الباب الأول

وقائع وأخبار

- مسيرة الجامعة
- الجامعة المصرية والمجتمع
- رؤساء الجامعة في مائة عام

الفصل الأول

مسيرة الجامعة

أدت الصحافة المصرية دوراً مهماً في طرح فكرة الجامعة، ففي أول فبراير عام ١٩٠٠م اقترحت الهلال إنشاء كلية لتثقيف الشبان المصريين في بلادهم بدلا من إرسالهم إلى أوربا، كما طالبت بتشكيل لجنة يرأسها أحد رجال الأمة المشهورين بالغيرة على الوطن للسعي في الاكتتاب لهذا المشروع.

وتبنى مصطفى كامل باشا هذه الفكرة وكان أول من نادي بإنشاء جامعة مصرية، وكتب في جريدة اللواء في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٠٤م "مما لا يرتاب فيه إنسان أن الأمة المصرية أدركت في هذا الزمان حقيقة المركز الذي يجب أن يكون لها بين الأمم، وأبلغ الأدلة على ذلك نهضتها في مسألة التعليم وتأسيس دور العلم يانعة بأموالهم ومجهوداتهم، ولكن قد آن لهم أن يفكروا في الوقت الحاضر في سبيل عمل جديد، تكون الأمة في أشد الحاجة إليه ألا وهو إنشاء كلية للأمة بأموال الأمة" .. ثم قال: إنه يرفع شأن الأمة، ويعد لها رجالا كبراء أقوياء، ذوى مدارك واسعة وإحساسات عالية، يردون إليها مجدها وعظمتها ومقامها بين الأمم".

وفي ٨ من يناير سنة ١٩٠٥م اقترح الزعيم مصطفى كامل أن تسمى الجامعة "كلية محمد علي" بمناسبة مرور مئة سنة ميلادية على تولي محمد علي الكبير عرش مصر. ولشدة اهتمام مصطفى كامل بموضوع إنشاء الجامعة أرسل ثلاث خطابات إلى الصحفية الفرنسية "جوليت آدمز" موضحاً لها أهمية المشروع بالنسبة للمصريين، وأنه سيواصل السعي حتى يستنهض همم أولى الأمر والأغنياء للمساهمة فيه.

وقد أيد بعض الأمراء المشروع وبوجه خاص الأمير "حيدر فاضل"، وجمعت اكتتابات بلغت ثمانية آلاف جنيه، ولكن تعثر المشروع لعدم تأييد الخديو والحكومة المصرية والمعتمد البريطاني له، بل شجعوا فكرة إنشاء الكتاتيب تفضيلاً على إنشاء الجامعة.

وتحمس الشيخ محمد عبده وأحمد المنشاوي باشا لفكرة إنشاء الجامعة المصرية، واقترح الأخير إنشاءها في أرض يملكها في "باسوس وأبي الغيط" على أن ينقل الأساتذة يومياً من القاهرة وإليها على مركب بخاري. ولكن الفكرة خمدت بعد وفاة المنشاوي باشا ثم الشيخ محمد عبده.

وفي ٢٤ من سبتمبر ١٩٠٦م أرسل مصطفى كامل خطاباً إلى محمد فريد يقترح فيه الدعوة إلى اكتتاب عام لتأسيس الجامعة بدلاً من الاحتفال بعودته من فرنسا جاء فيه: "خير هدية أقترح عليكم تقديمها

للوطن العزيز والأمة المصرية هي أن تقدم اللجنة التي شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصري لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء"، وقال "إن الكلية هي البناء الذي أدعو المصريين جميعاً لتشييده، وما أكبر سعدي وأعظم هنائي لو ساعدتني الأيام حتى أضع حجراً فيه مع الحملة الأبرار الذين يعملون لخير البلاد". ثم قال "فلتنس الأحزاب انقساماتها، ولينس الصحفيون خصوماتهم، ولتلق الأحقاد في هوة لا يسمع فيها لغو ولا دوى، ولتجتمع الأمة لإتمام هذا العمل الضخم وتحقيق ذلك المشروع الذي كله خير ونفع عظيم".

وفي ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٠٦م، أرسل حضرة صاحب العزة مصطفى كامل الغمراوي بك إلى الصحف نداء يدعو فيه إلى إنشاء الجامعة وقرن نداءه بمبلغ خمسمائة جنيه. وجاء في ندائه "كثر بحث الجرائد في الزمن الأخير في ارتقاء المعارف في مصر، والمعارف والعلوم كما يعلم الناس، حياة الأمة وركن رقيها وتقدمها" ثم كتب يقول "هل يعتقد الناس أن الوطنية تقوم بشقشقة اللسان أو ببذل النفس والنفيس في سبيل الوطن، وترقيته بالطرق التي تفيد ولا تضر، وإنه من العار على مصر أن تقف وغيرها من الأمم يتقدم وأن يكتفي أبناؤها بالشكوى والتحسر على الأقدار، بينما الشكوى يجب أن تكون من قلة وطنية الأغنياء، وبخلهم على الأعمال الكبيرة التي ترتقي بالوطن مثل مشروع الجامعة". كما أقترح أن تكون الجامعة لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم حتى تقوم الألفة بينهم، وأن تقام الجامعة على شاطئ النيل في أجمل بقاع مصر، وأن تكون بها حديقة من أجمل الحدائق، وأن يكتتب على الأقل ألف من سكان مصر بمبلغ مائة جنيه على الأقل، وقد لبى دعوته سعد زغلول بك، وقرر تبني المشروع وتبرع له بمبلغ مئة جنيه، وعقد الاجتماع الأول في داره في الساعة الرابعة من مساء يوم الجمعة الموافق ٢١ من أكتوبر ١٩٠٦م، وحضره عدد كبير من الشخصيات العامة والمفكرين والأثرياء منهم: قاسم أمين بك، حفني ناصف بك، محمد فريد بك، على فهمي بك، حسن سعيد بك، زكريا نامق أفندي، الشيخ عبد العزيز جاويش، أحمد رمزي بك، حسن جمجوم بك، حسين السيوفي باشا، محمد عثمان أباظة بك، محمد راسم بك، حسن أبو حسين بك، محمود الشيشيني بك، محمد يوسف بك، حنفي ناجي بك، محمد هاشم بك ... وقد بلغت المبالغ التي اكتتبوا بها ٤٤٨٥ جنيها، وقرروا انتخاب لجنة تحضيرية من حضرات سعد زغلول بك وكيلاً، وقاسم أمين بك سكرتيرا، وحسن سعيد بك أميناً للصندوق، ومصطفى كامل الغمراوي ومحمد عثمان أباظة ومحمد راسم وحسن جمجوم وحسن الفيومي وأخنوخ فانوس وزكريا نامق ومحمود الشيشيني أعضاء، وأجل انتخاب الرئيس لحين شغله بأحد أعضاء أفراد العائلة المالكة.

وقد أذاعوا منشوراً جاء فيه: "إن المقصود هو إنشاء مدرسة علوم وآداب لكل طالب مهما كان جنسه ودينه بدون مداخلة في السياسة، وستلقي في هذه الجامعة دروس أدبية وعلمية وفلسفية تنير عقول الطلاب وتربي ملكاتهم وتهذب عواطفهم"، وقرروا أن تسمى هذه الجامعة باسم "الجامعة المصرية". ولم يشترك مصطفى كامل في اللجنة التحضيرية لإنشاء الجامعة بالرغم من أنه الذي تبني فكرة المشروع وتحمس له في أول الأمر، ذلك أن مصطفى كامل كان على خلاف مع الخديو عباس في ذلك الوقت وخشيت اللجنة من أن اشتراكه قد يتسبب في تعثر المشروع، فضلا عن أنه كان مشغولا بتوضيح حقوق مصر أمام الرأي العام العالمي والمطالبة بجلاء الاحتلال عن أرض الوطن. وبذل قاسم أمين جهوداً متواصلة لإنجاح مشروع الجامعة وشكل لجاناً قومية للدعاية للمشروع وأيدت الصحف فكرة إنشاء الجامعة، وتحمس الشاعر حافظ إبراهيم وألقى قصيدة في حفل دار التمثيل العربي في ١٩ من مارس ١٩٠٧م الذي خصص إيراده لمشروع الجامعة المصرية جاء فيها:

فما لكم أيها الأقوام جامعة إلا بجامعة موصولة السبب
قد قام (سعد) بها حينا وأسلمها إلى (أمين) فلم يحجم ولم يهب
فعاونوه يعاونكم على عمل فيه الفخار وما ترجون من أرب

وقال أيضا في قصيدة أخرى ألقاها في تياترو بريتانيا في ٨ من مايو ١٩٠٨م:

حياكم الله أحيوا العلم والأدبا إن تنشروا العلم ينشر فيكم العربا
ولا حياة لكم إلا بجامعة تكون أما لطلاب العلا وأبا

قابل قاسم أمين الخديو وعرض عليه رعاية مشروع الجامعة، لكن الخديو اعتذر لإحساسه بعدم رضاء الإنجليز عن وجوده في رعاية مشروع الجامعة ومحاولته الابتعاد عن التبعات المادية التي تحتاج إليها الجامعة. "وبدأت نغمة جديدة في التثبيط مما اضطر جريدة الظاهر إلى أن تكتب "كيف نتطاول إلى المطالبة بمجلس نيابي يناقش الحكومة الحساب ويكون عنوانا للأمة، ونحن غير قادرين على تأسيس جامعة يتخرج فيها رجال العلم والإدارة الذين يقودون نهضة مصر". وأصاب المشروع الركود على أثر تعيين سعد باشا وزيراً للمعارف في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م وانسحابه من اللجنة.

وفي جلسة ١٩ من يناير ١٩٠٧م أبلغ قاسم أمين أعضاء اللجنة بأن الخديو وافق على جعل اللجنة تحت رعايته، وأن يكون ولي عهده رئيس شرف لها، كما أبلغها في جلسة ٢٢ من ديسمبر ١٩٠٧م أن الخديو أسند الرئاسة الفعلية للجنة إلى الأمير أحمد فؤاد.

وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٠٨م انتخب سمو الأمير أحمد فؤاد رئيساً للمشروع وأطلقوا عليه اسم "الجامعة المصرية"، وأذاع سموه بيانا عن فائدة المشروع وأغراضه جاء فيه: "قد حان الوقت التي تقضي فيه الضرورة على الشبيبة المصرية بورود مناهل التربية العلمية المحضة في نفس القاهرة".

وفي ٢٤ من مارس ١٩٠٨م، اجتمعت اللجنة بسراي الأمير أحمد فؤاد وتناقشت في وسائل إنجاز مهمتها وخروج فكرة الجامعة إلى حيز التنفيذ. ودبت الروح في المشروع وتغير موقف الحكومة، فمنحت الجامعة إعانة سنوية قدرها ألفان من الجنيهات كما منحتها الأوقاف خمسة آلاف جنيه لكل عام، ووصلت حصيلة التبرعات إلى ٢٦,٧٢٨ جنيها. وأوقف حسن بك زايد خمسين فدانا من أطيانه (في عزبة سراي منوفية) للمشروع، وكذلك أوقف مصطفى الغمراوي بك وأحمد بك الشريف عددا من الأطيان حتى بلغت الأطيان الموقوفة ٥٤٩ فدانا. كما تبرع سيف الله باشا يسري بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، والدكتور محمد علوي باشا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وسعد بك كارم بمبلغ ٢٠٠ جنيه، والبابا كيرولس الخامس بطريرك الأقباط الأرثوذكس بمبلغ ١٠٠٠ جنيه.

"وعلى الرغم من مساعدات الحكومة للجامعة فقد أكد الأمير أحمد فؤاد على أن الجامعة ومجلس إدارتها وجمعيتها العمومية مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة". واتفق على أن تكون لغة التعليم في الجامعة هي اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد.

التحضير لبداية العمل بالجامعة:

قررت الجامعة المصرية البدء بعملين، الأول البعثات والثاني التدريس، والغرض من البعثات إعداد عدد من الطلبة ليكونوا أساتذة المستقبل وقررت أن يكون عددهم عشرة، منهم خمسة لتلقي العلوم الطبيعية وخمسة لتلقي الآداب الإنسانية يوفدون إلى جامعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا.

وأقبل على حضور دروس الجامعة خليط من تلاميذ المدارس (٢٥٨ طالباً) وموظفي الحكومة (٢٤٣ طالباً) والمقيدين بالمدارس (٦٩ طالباً) وطلاب الأزهر (٤٢ طالباً) ورجال القضاء (١٩ طالباً)، وصحافيين (١٥ طالباً) وتجار (١٨ طالباً) وعدد من كبار موظفي الدولة وضباط الجيش والبحرية.

وفي مايو سنة ١٩٠٨م توفى قاسم بك أمين وقد رثاه سمو الأمير أحمد فؤاد باشا بقوله: "إن الجامعة قد خسرت خسارة فادحة، لا تعوض في زمن قريب، لأنه كان أفاضل فتيان مصر الذين يعتمد عليهم في إنجاح مثل هذا المشروع الجليل، إن أفكاره الرشيدة التي بثها بين الجمهور، وأعماله المفيدة التي قام بها في حياته القصيرة، ستبقى قدوة صالحة للعاملين على خير هذه الأمة والمتفانين في تطويرها، إن

المهمة التي بذلها أول شهيد في سبيل الجامعة المصرية، لرفع منار العلم في وادي النيل، لا تنقضي بانقضاء أنفاسه الطيبات، بل يكون لمصر بفضل الله، وبفضل الجامعة إن شاء الله، كثيرون من أمثال المرحوم قاسم أمين بك ...".

وتقرر أن يعين سعادة عبد الخالق ثروت باشا في عضوية اللجنة خلفا للمرحوم قاسم أمين. كما تقرر أن يكون أحمد زكي بك سكرتيرا للجامعة وأن يدرس تاريخ التمدن الإسلامي، وتقرر أن يدرس أحمد بك كامل تاريخ الشرق القديم. كما تقرر أن تكون أوقات التدريس من الساعة الخامسة إلى الثامنة مساء، وكل حصة ساعة وربع. ويقبل فيها خريجو المدارس العالية وطلبة الأزهر ودار العلوم والقضاء الشرعي، ورسم الدخول إلى قاعات الدروس سنوياً ٤٠ قرشاً للطالب، و١٠٠ قرش لغير الطلبة (الأهـرام ٤ من مايو سنة ١٩٠٨م).

وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨م صدقت الجمعية العمومية للمكتتبين على قانون الجامعة.

وفي الأول من يونيو ١٩٠٨م قرر مجلس إدارة المشروع إرسال خطاب إلى رئيس النظار وناظر الداخلية موضحاً فيه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها، ورد ناظر الداخلية بالموافقة على هذا العمل الجليل ذي المنفعة العمومية.

افتتاح الجامعة المصرية:

وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٠٨م وفي حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين افتتحت الجامعة المصرية رسمياً. وقد حضر الحفل الخديو وكبار رجال الدولة والأمراء والأعيان والقناصل الأجانب وأعضاء الجمعيات العلمية وشيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية، وكان من خطباء الحفل: الخديو عباس حلمي الثاني، الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة، عبد الخالق ثروت باشا، وأحمد زكي.

مقر الجامعة:

تنازلت الحكومة للجنة الجامعة المصرية عن الدور الأسفل في المكتبة الخديوية لتبدأ فيه دروس الجامعة في أول الموسم بعد حضور الأساتذة الذين يختارهم جناب مسيو ماسبيرو مدير الأنتيكخانة المصرية، وسعادة ارتين باشا من فرنسا وإنكلترا. ثم كانت أول دار للجامعة سراي جانا كليس (الجامعة الأمريكية الآن في ميدان التحرير) بإيجار سنوي ٣٥٠ جنيها أخذ يزداد إلى أن وصل إلى ٧٢٠ جنيها سنوياً، وهو ما لم تستطع ميزانية الجامعة تحمله، ولما لم تستطع دفع الإيجار انتقلت إلى دار محمد صدقي

باشا بميدان الفلكي عام ١٩١٥م بإيجار سنوي قدره ٢٥٠ جنيها في السنة الأولى، و٣٠٠ جنيه في السنة الثانية، وصلت إلى مبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا عام ١٩١٩م وظلت الجامعة في سراي محمد صدقي باشا حتى انتقلت إلى سراي الزعفران بعد تحويلها إلى جامعة حكومية وذلك بصفة مؤقتة حتى يتم بناء صرح الجامعة المصرية الحكومية بالجيزة.

وتقرر أن يسافر أعضاء البعثة في ١١ من سبتمبر ١٩٠٨م ويقابلهم في باريس دولة البرنس فؤاد باشا، رئيس الجامعة، وتعد لهم الأماكن اللائقة لنزولهم. ونشرت الأهرام في عددها المؤرخ ٣٠ من مايو ١٩٠٩م أسماء المرشحين لإرسالية الجامعة، ومن بينهم: محمد حسن، ومحمد صادق جوهر لدراسة العلوم الرياضية بجامعة كمبردج، وتوفيق سيدهم لدراسة الطبيعة بلندن، وسيد كامل لدراسة التاريخ واللغة بالسوربون، ومحمد توفيق الساوي لدراسة الآداب بالسوربون، ومحمود عزمي لدراسة العلوم السياسية والقانونية بالسوربون، ومحمود فهمي لدراسة الفلسفة بنفس الجامعة، وحسن فؤاد الديواني لدراسة علم وظائف الأعضاء بجامعة ليون بفرنسا، ومحمود ولي الدين لدراسة التاريخ الطبيعي بجامعة ليون، ومحمد كمال لدراسة الطب الشرعي، وحسن كامل الشيشيني ومراد محسن ومحمد كامل حسين وعبد الحميد بدوي ومنصور فهمي.

وخطب أحمد زكي باشا في حفلة التكريم التي أقيمت بالإسكندرية لأعضاء البعثة خاطب فيها الطلبة المسافرين بقوله:

"يا ذخيرة الوطن يا أمل المستقبل، تودعكم مصر بقلب حنون خفوق، يشيعكم بنو مصر ويعلقون بكم الآمال، تزفكم الجامعة إلى أوربا، وهي ترتجي منكم أن تكونوا أساتذة المستقبل، فهل أنتم فاعلون؟ أما نحن فإنا منتظرون".

أول دكتوراه فخرية:

في مارس سنة ١٩١٠م وافق الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على قبول دعوة الجامعة، فألقى خطبة فيها، ومنحته الجامعة أول دكتوراه فخرية. وألقى خطبة قوبلت بعدم الارتياح من معظم الأوساط خصوصا وأنه عارض حركة المطالبة بالدستور في مصر. وقال "إنه لا يمكن تربية الفرد تربية حقيقية بتلقينه بعض العلوم، كما أنه لا يمكن إعداد شعب للحكم الذاتي، بإعطائه دستوراً على ورق، لأن تربية الأمة لتصير أهلا لحكم نفسها، ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة، بل هي مسألة أجيال متتابعة، إن بعض الجهلاء يعتقدون أن منح الأمة دستوراً على الورق، وبخاصة إذا كان مفتتحاً بعبارات

فخمة، من شأنه أن يمنح الأمة قوة الحكم الذاتي، مع أن شيئاً من ذلك لا يكون بتاتاً"، وجاءت خطبته تأييداً واضحا لسياسة الاستعمار البريطاني، فأثارت سخط الرأي العام واستياءه وقامت مظاهرات الاحتجاج حول فندق شبرد، ولما وصل الإسكندرية ليستقل الباخرة قوبل في المحطة بمظاهرة كبيرة، نودي فيها بسقوطه.

محاضرات نسائية في الجامعة:

ورأت الجامعة أن تكون هناك محاضرات خاصة بالسيدات، حيث رأى رئيس الجامعة ضرورة أن تأخذ الجامعة بيد المرأة المصرية وتساعدها على الارتقاء بنفسها علميا وأدبيا.

وكثر إقبال السيدات على سماع محاضرات الجامعة، ونشرت الأهرام في ٨ من يناير سنة ١٩١٠م:

"أحدثت المحاضرات النسائية التي تلقيها الأستاذة لوكو فرير في الجامعة المصرية دوراً خطيراً في منازل المتعلمات وبين السيدات والعقائل الكريمات، ونذكر فضل الأميرات الجليلات اللائي كن في مقدمة المنشطات لهذه الدروس وبالثناء على العقائل المتعلمات للإقبال على محاضرات الأستاذة، وكان موضوع محاضراتها "المرأة في جميع أدوار التاريخ". وقد أثار القسم النسائي حفيظة بعض المتزمتين فكانوا يتجمعون أمام الجامعة للتحرش بالنساء ومنعهن من الحضور لمنافاة ذلك للآداب العامة من وجهة نظرهم، وما لبثت الجامعة أن أوقفت الدراسة بهذا القسم عام ١٩١٢م".

إنشاء كلية الآداب والفلسفة:

وقررت الجامعة في عام ١٩١١م إيجاد نظام مشابه لما هو متبع في الجامعات الأوربية فأنشأت كلية الآداب والفلسفة، واشترطت على من يرغب في دخولها الحصول على شهادة الثانوية المصرية أو شهادة أخرى أجنبية، يرى مجلس الإدارة أنها معادلة لتلك الشهادة.

وجاء في المادة الأولى من لائحة قسم الآداب أن الغرض من قسم الآداب حفظ العلوم الأدبية والتاريخية والفلسفية، وترقيتها في الأمة، بتنظيم دروس في الآداب والتاريخ وعلم أصول اللغات والفلسفة وترشيح الطلبة لنيل شهادة العالمية "Doctorate" التي يعطيهم إياها القسم في هذه العلوم.

مجلس إدارة الجامعة عام ١٩١٢م:

قررت هيئة الجامعة إبقاء العدد الذي يتكون منه مجلس الإدارة الجديد كسابقه أي خمسة عشر عضوا وألا يشترط أن يكون العضو مقيما بالقاهرة، وأن يقبل على سبيل الاستثناء بعض أعضاء أجانب

بمجلس الإدارة، وأسفرت الانتخابات السرية عن أن يتكون مجلس الإدارة من: دولة الأمير يوسف كمال، وحضرات أصحاب السعادة والعزة حسين رشدي باشا، عبد الخالق ثروت باشا، الدكتور محمد علوي باشا، إسماعيل صدقي باشا، عبد الله وهبي باشا، جناب مسيو ماسبيرو، حسن سعيد بك، مرقس حنا بك، أحمد شفيق باشا، على بهجت بك، عزيز عزت باشا، يعقـوب أرتين باشا، إبـراهيم نجيب باشا، علي ذو الفقار باشا. وبعد إجراء الانتخابات وقف سمو الأمير أحمد فؤاد باشا وألقى كلمة هنأ فيها الأعضاء جاء فيها: "المأمول من حضرات الأعضاء الذين تألف منهم مجلس الإدارة الجديد ألا يدخروا وسعا في الدعوة إلى هذا".

استقالة الأمير فؤاد وأسبابها:

واجترأ بعض ذوي الأهواء على انتقاد الأمير العميد، وقامت صحيفة الأهرام تسخر – في عددها الصادر في ٣ من فبراير سنة ١٩١٢م – من الانتقادات الواهية التي كانت بعض الصحف المغرضة وبعض الجهات الرسمية توجهها إلى الأمير حيث قالت:

"لا شك عندنا في أن الجمهور العاقل يقدر جهد الأمير حق قدره، ويشكره على عنايته وأفضاله وجده، لأن الأمير فؤاد لم يدخر في سبيل الجامعة وسعا ولم يضن بمال أو راحة أو عناية، فالذين يرون العمل حتى الآن ناقصا لم يبلغ درجة الكمال التي يتوق إليها الجميع – وفي مقدمتهم دولة الأمير ذاته – هم الذين يريدون أن يولد الطفل رجلاً، وأن تصير الحبة التي زرعت في الصباح شجرة في المساء".

وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩١٣م وافق مجلس الجامعة على استقالة الأمير أحمد فؤاد، وجاء في كتاب استقالة الأمير: "أؤكد لكم بأني ما أقدمت على ذلك إلا وأنا آسف على ترك تلك الجامعة التي كنت أود أن أشركها حياتي وأراها في أعلى درجات النجاح وأفتخر برقيها وتقدمها، ولكن لما لم يكن لدى من الوقت ما يسمح لي بتحقيق أمنيتي رأيت من الواجب على أن أقدم على الاستقالة من رئاستها". وقد رشح الأمير يوسف كمال رئيساً بعد البرنس فؤاد، فاعتذر أيضاً وانتخب لرئاستها حسين رشدي باشا.

وقف الأميرة فاطمة إسماعيل على الجامعة:

أحاط الدكتور محمد علوي باشا (طبيب الأميرة فاطمة إسماعيل) مجلس إدارة الجامعة المصرية في ١٧ من يونيو سنة ١٩١٣م علماً بأن الأميرة فاطمة إسماعيل تنوي عمل وقفية، وأنه أقنعها بتخصيص

جزء من هذه الوقفية للجامعة. وقرر مجلس الجامعة إيفاد كل من عبد الخالق ثروت باشا والدكتور محمد علوي باشا وعلي ذو الفقار باشا وعبد الله وهبي باشا لمقابلة الأميرة فاطمة إسماعيل للسعي لتخصيص جزء من الوقفية للجامعة، وقد ذكر الدكتور محمد علوي باشا في تقريره السري أنه أمضى يوم الخميس ٣ من يوليو سنة ١٩١٣م حتى منتصف الليل في تبييض وثيقة الوقف حتى تعتمدها الأميرة قبل سفرها الذي كان مقررا له يوم الجمعة ٤ من يوليو سنة ١٩١٣م وتمكن من الحصول على الوثيقة قبل سفرها.

"البرنسيسة فاطمة هانم إسماعيل تبني الجامعة المصرية بمالها وتوقف ٦٦١ فداناً للريع، ٦ أفدنة في الجيزة للبناء، ١٨ ألف جنيه لإقامة البناء، وتعين أربعة من أعضاء مجلس إدارة الجامعة لاختيار ناظر الوقف".

تحت هذا العنوان نشرت الأهرام في ٤ من يوليه سنة ١٩١٣م ما نصه: "استدعت أمس صاحبة العصمة البرنسيسة فاطمة هانم إسماعيل، أصحاب السعادة محمد علوي باشا وعبد الخالق ثروت باشا وعلى بك بهجت وحسن بك سعيد وأحمد باشا عزت من أعضاء الجامعة وأبلغت الخبر السار، وهو أنها وقفت ٣٣٠٦ أفدنة من أملاكها في سندوب على أعمال خيرية، فخصت الجامعة المصرية بخمس هذه الأطيان أي ٦٦١ فداناً وخمس فدان. ولما كانت الجامعة بحاجة إلى أرض تبني عليها، فقد وقفت عليها فوق ما تقدم ٦ أفدنة في الدقي على طريق بولاق الدكرور والمؤدية إلى قصرها في الجيزة. وبما أن خزانة الجامعة لا تستطيع القيام بنفقة البناء فهي تبرعت من الآن بمبلغ ١٨ ألف جنيه لهذا الغرض وسلمته لحضرات مندوبي مجلس إدارة الجامعة، ثم أمرت بكتابة تلك الحجة، واستدعت حضرة القاضي الشرعي في الساعة الثامنة والنصف ليلاً فسجلت الحجة".

وقدم الدكتور محمد علوي باشا تقريراً سرياً لمجلس الجامعة بجلسته المنعقدة في ١٠ من يوليو سنة ١٩١٣م عرض فيه موافقة الأميرة فاطمة هانم إسماعيل على تخصيص الوقف على الجامعة، ووجه المجلس الشكر للأميرة تلغرافياً نظراً لوجودها بالآستانة جاء فيه: "صاحبة الدولة الأميرة فاطمة هانم، نرفع لدولتكم أن مجلس إدارة الجامعة تلقى نبأ كرمكم وجودكم عليها بما منحتموها من الهبات العظيمة الثمينة، وقرر قبول هذه المبررات وإبداء مزيد الشكر لدولتكم، حفظكم المولى عــز وجل، ومد في أجلكم".

وبعد عودتها من السفر، زار وفد الجامعة المصرية برئاسة حسين رشدي باشا الأميرة فاطمة إسماعيل، وقد ألقى كلمة الجامعة الشيخ محمد الخضري قال فيها: "إن طلاب العلم في القطر كله يرحبون بمقدمك السعيد ويسألون من الله العمر المديد، فقد طوقت أعناقهم بالمنة العظمى وأغدقت عليهم الإحسان

الجليل". ثم تلاه حضرة الأستاذ الشيخ طه حسين خريج الجامعة المصرية وتلا أبياتا عامرة ترحيباً بالأميرة مطلعها:

سلي مصر إذ أقبلت كيف ابتهاجها ... بمقدمك السامي وكيف سرورها
وكيف ازدهاها البشر حين دنا لهـا ... يحدثها أن قـد دنـوت بشيرها
سليها تحدثـك اليقين فما حـدا ... بنا نحو هذا القصر غير شعورها

وقد اشترطت سمو الأميرة الواقفة أن يتم البناء على شكل باڤيون أي مبان منفصل بعضها عن البعض، وأن يكتب اسمها بالذهب على باب الجامعة المصرية، وأن تقدم لها رسومات المباني في عام ١٩١٤م، وأن تعهد بإدارة الوقف إلى مجلس مكون من أربعة أعضاء من مجلس إدارة الجامعة ومن اثنين من العلماء المشهورين بالتقوى والصلاح ومن اثنين من مشاهير التجار ومن فضيلة قاضي مصر ومن المعتمد العثماني في مصر.

وبالفعل فقد قرر مجلس إدارة الجامعة تشكيل لجنة التحضير لرسومات بناء الجامعة، ومراجعتها، على أن تتولى ذلك وتنتهي منه قبل شهر أبريل من عام ١٩١٤م حتى يتم وضع حجر أساس الجامعة، وقد اشتملت هذه اللجنة على كل من:

- "جناب المستر بويد كارنتر المفتش الأول بنظارة المعارف".
- "جناب الدكتور بتس مدير البلديات بنظارة الداخلية".
- "حضرة المسيو ستينون المهندس المعماري".
- "حضرة محمود بك فهمي باشمهندس نظارة الأوقاف".
- "سعادة صابر صبري باشا باشمهندس نظارة الأوقاف سابقا".
- "سعادة عزيز باشا عزت وكيل نظارة الخارجية سابقا".
- "جناب المسيو ماسبيرو مدير الانتكخانات المصرية".
- "سعادة إسماعيل صدقي باشا وكيل نظارة الداخلية".
- "سعادة عبد الله وهبي باشا مفتش ري "القسم الثاني" بنظارة الأشغال".
- "سعادة الدكتور محمد علوي باشا".

وكان منوطا بهذه اللجنة مراجعة الرسومات التي وضعها لأبنية الجامعة المهندسان المصريان صابر صبري باشا ومحمود بك فهمي عضوا اللجنة، وكانا يعرضان الرسومات أولا بأول على اللجنة الفنية للجامعة لمتابعة هذه الرسومات ومناقشتها على لجنة هندسية فرعية مشكلة من مستر بويد كارنتر

والمستر بتس والمسيو ستينون المهندس المعماري فوافقت هذه اللجنة على الرسومات، وعندئذ بعث المهندس محمود بك فهمي مكاتبة لعبد الله وهبي باشا مفتش ري القسم الثاني بنظارة الأشغال وعضو اللجنة يعرض فيها مساهمته الفنية في الإشراف على عمارة الجامعة بدون مقابل تطوعا منه لإنجاز أعمال البناء في (دار الجامعة المصرية) على أن تتحمل الجامعة فقط مصاريف انتقاله.

وضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الأهلية):

وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩١٤م نشرت الجامعة البلاغ التالي: "تنازل الجناب الخديو المعظم فقبل أن يتصدر بذاته الشريفة الاحتفال الذي ستقيمه الجامعة لوضع حجر الأساس لدارها الحديثة، على الأرض التي وقفتها لذلك ربيبة المجد وربة الكرم صاحبة الدولة والعصمة الأميرة فاطمة هانم كريمة ساكن الجنان إسماعيل باشا الخديو الأسبق بقرب قصرها ببولاق الدكرور في الساعة الرابعة والنصف من الاثنين ٣ من جمادي الأول سنة ١٣٣٢هـ الموافق ٣٠ من مارس سنة ١٩١٤م، وستعطل الدراسة بالجامعة المصرية في ذلك اليوم".

ونشرت "الأهرام" في ٣٠ من مارس سنة ١٩١٤م: "اليوم يضع سمو الخديو المعظم حجر الأساس "للجامعة المصرية" في أرض وهبتها عمته الجليلة لهذا المعهد العلمي المفيد النافع، ومال تبرعت به لتشييد هذا البناء الفخيم، وأرض وقفت ريعها للإنفاق عليه".

ونشرت الأهرام في يوم ٣١ من مارس ١٩١٤م، وصفا للاحتفال وقد حضره ألف مدعو في صيوان فخم تحملت الأميرة نفقاته وجميع نفقات الحفل. وقد حضر الأمراء والوزراء والعلماء ورئيس الجمعية التشريعية وقناصل الدول وأعضاء مجلس إدارة الجامعة.

وقد افتتح الحفلة الشيخ أحمد ندا بما تيسر من القرآن الكريم، ووضع الخديو عباس حجر الأساس وقد وضع فيه الجرائد والنقود ثم غطى بلوح رخامي كتب عليه (الجامعة المصرية، الأميرة فاطمة إسماعيل سنة ١٣٣٢ هجرية) ثم تلا سعادة حسين رشدي باشا رئيس الجامعة خطابا في هذا الاحتفال أشاد فيه بفضل الأميرة ومآثرها على الجامعة.

وفي الحفل أنشد أحمد شوقي بك قصيدة عصماء، وبعد الحفل ذهب أعضاء مجلس الإدارة بالجامعة من أساتذة وطلبة إلى قصر الأميرة ورفعوا إلى دولتها عبارات الشكر وقدموا لها المطرقة والقصعة التي استخدمها سمو الخديو في حجر الأساس وهما في علبة من الفضة فسرت دولتها بذلك.

وقد بدأ العمل في بناء القسم الأول من مباني الجامعة حتى بدأت الحرب العالمية الأولى فتوقف عدة شهور ليعود العمل ثانية، إلا أنه توقف مرة أخرى بسبب الأحوال المالية المتعثرة وزيادة أسعار مواد البناء مما أدى إلى توقف المقاولين عن تنفيذ البناء، وبالرغم من انتهاء أعمال البناء في الدور الأول إلا أنه تقرر عدم استعماله إلا بعد إتمامه وإتمام تنفيذ خط الترامواي ليسهل انتقال الطلاب من وإلى الجامعة.

الدكتوراه للشيخ طه حسين:

في الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الموافق ٤ من مايو سنة ١٩١٤م، عقد امتحان علني بدار الجامعة للدكتوراه في قسم الآداب المتقدم إليها الشيخ طه حسين.

وألفت لجنة الامتحان من ثلاثة أعضاء من أساتذة الجامعة المصرية، وعضوين من نظارة المعارف. أما الموضوعات فشملت:

- مناقشة شفهية في علم الجغرافيا عند العرب، والمقارنة بين الروح الديني للخوارج في شعرهم وفي كتب المتكلمين.
- مناقشته في الرسالة التي وضعها في " حياة أبي العلاء المعري".

ثم نشرت جريدة الأهرام في ٩ من مايو سنة ١٩١٤م تحت عنوان "جائزة علوي باشا للنابغين في الجامعة" امتحنت الجامعة المصرية في آداب اللغة العربية الأستاذ طه حسين فنجح في الامتحان فمنحته لقب دكتور في آداب اللغة، وكان موضوع امتحانه حياة أبي العلاء المعرى. وبعد فوزه ونجاحه أعد سعادة العالم الفاضل محمد علوي باشا وليمة في داره إكراماً للدكتور حضرها أعضاء الجامعة، وسلم له بعد الوليمة جائزة كان وقفها على روح المرحوم ولده تقدم للنابغين من طلبة الجامعة سنويا. وقد صرف له مكافأتين عام ١٩١٣م، ١٩١٤م نظرا لما أبداه من الكفاية التي أعجب بها الجميع.

وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩١٤م تفضل دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" بإهداء صورة زيتية كبيرة داخل إطار مذهب، تمثل المغفور له "إسماعيل باشا" الخديو الأسبق، إلى الجامعة على أن توضع في صدر قاعة المجلس فوافق المجلس على قبول هذه الهدية وقرر أن يوفد وفداً لشكر سموه على هذه الهدية الثمينة. ومنذ عام ١٩١٦م أصبح قسم الآداب يسمى "كلية الآداب" وأن يتولى إدارة الكلية مجلس يسمى "الجمعية العمومية لأساتذة كلية الآداب" برئاسة عميد الكلية الذي كان ينتخب بالاقتراع السري أول كل عام.

مشروع الجامعة الكبرى السلطانية:

أقر مجلس الوزراء المنعقد في ٢٧ من فبراير سنة ١٩١٧م المشروع الخاص بتأسيس جامعة كبرى سلطانية بعد أن قدم عدلي يكن باشا وزير المعارف مذكرة بهذا الشأن، وقرر تكوين لجنة من إسماعيل حسنين باشا وكيل المعارف ونظار المدارس العالية (الدكتور كيتنج ناظر مدرسة الطب، والمستر والتون ناظر مدرسة الحقوق، والمستر شيرر ناظر مدرسة الزراعة، ومحمد علي المغربي مراقب التعليم، ومحمد عاكف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعي، وأحمد برادة ناظر مدرسة المعلمين، ومسيو كليش ومستر ادجار المفتشين بوزارة المعارف)، وقد اجتمعت اللجنة في وزارة المعارف. وقد خطب فيهم منوها بأهمية موضوع الجامعة وإن لم يبق لإبرازها إلى حيز الفعل سوي استنهاض همتكم، وأن عظمة السلطان سيلحظ بعين العطف تأسيس هذه الجامعة وندرجها في مراقي الفلاح. وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩١٧م قدمت اللجنة تقريرها إلى وزير المعارف وأوصت فيه بإدماج المدارس العليا في الجامعة وأوصت بضرورة الإسراع في إقامة "جامعة أميرية" خاصة بعد ما تردد عن اتجاه الإرسالية التبشيرية البروتستانتية إلى إقامة جامعة أمريكية بالقاهرة.

وفاة الدكتور محمد علوي باشا وكيل الجامعة

أعلن معالي سعد زغلول باشا وفاة الدكتور محمد علوي باشا، قائلاً: "فجعت الجامعة المصرية بوفاة المغفور له الدكتور محمد علوي باشا، وكيل الجامعة، ومراقبها العام، فقد انتقل إلى جوار ربه في يوم الأربعاء ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩١٨م، وإنني بالنيابة عنكم أثبت هنا عظيم حزن الجامعة لهذه الخسارة الكبرى، ونعترف بما كان للفقيد من جميل الأيادي في خدمة هذا المعهد، سواء بالمساعدة المالية، أو بتخصيصه ثمين وقته للقيام بشئون الإدارة العمومية، بالنيابة عن دولة الرئيس، فكان من نتائج إخلاصه وتفانيه في حب الجامعة، وعظيم أمله في رقيها، أن اجتازت أوقات الأزمة الشديدة، دون أن يصيبها تأثير كبير. فمصاب الجامعة والبلد بفقده عظيم، عزانا الله جميعًا، وعوضنا به خير العوض.

وحزنت مصر كلها لوفاة ابنها المخلص وطبيب العيون العظيم الذي أقنع الأميرة فاطمة إسماعيل بالتبرع لإنشاء الجامعة المصرية ورثاه الشاعر محمد الهواري بقوله:

أما المصاب ففي العيون	أودت بقرها المنون
يا جالي البصرين كا	د الناس بعدك يعمهون
فالمبصرون أولو النهي	كانوا برأيك يهتدون
والذاهبات عيونهم	كانوا بنورك يبصرون

نسج الحوادث أنت يا علوي وبنيان السنين
وذخيرة مما أصبـ نا من تراث الأولين
هل كنت إلا مجد دنيـ ـا للبلاد وعز دين

وفاة الأميرة فاطمة إسماعيل:

في الساعة الثالثة من بعد ظهر الخميس ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٢٠م توفيت الأميرة فاطمة إسماعيل، وقد اشتركت الجامعة في تشييع الجنازة، ممثلة في حضرات أعضاء مجلس إدارة الجامعة وأساتذتها وموظفيها والطلبة، وقررت الجامعة إقامة حفلة تأبين لها في الساعة الرابعة من بعد ظهر الجمعة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٠م بالجامعة.

اشتراك د. طه حسين في عضوية مجلس الجامعة عام ١٩٢٢م:

تطبيقا لنص المادة الثالثة عشر من القانون الأساسي، قرر مجلس الجامعة قبول حضرة الدكتور طه حسين الأستاذ بالجامعة المصرية، ضمن الأعضاء العاديين، وهذه أول مرة يقبل فيها لعضوية المجلس، بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وكان المجلس الذي قرر هذا مكون من: دولة حسين رشدي باشا رئيسا، دولة عبد الخالق ثروت باشا وكيلا، حضرة صاحب العزة أحمد لطفي السيد بك وكيلا ومراقبا عاما، سعادة حسن سعيد باشا أمينا للصندوق، سعادة علي بهجت بك سكرتيرا، وحسن عبد الرازق باشا، ومحمد صالح باشا، وإسماعيل حسنين باشا، وعبد العزيز فهمي باشا، ومحمود فهمي باشا، ومحمد محمود باشا، ومحمد حلمي عيسى باشا، وعلي عمر بك، وكامل إبراهيم بك، وجناب المسيو جورج قوكاز.

تسليم الجامعة المصرية لوزارة المعارف:

كانت الحرب العالمية الأولى سبباً في إيقاف البناء في الجامعة وتعثر مشروع بناء الجامعة المصرية، لذلك اقترح أحد عشر عضوا من أعضاء مجلس إدارة الجامعة على جمعيتها العمومية أن تفوض مجلس إدارتها تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف بالشروط التي لا تخرج عن ضمان حرية التعليم واستقلاله، وفوض حسين رشدي باشا رئيس الجامعة المصرية للتباحث مع أحمد زكي باشا أبو السعود وزير المعارف في يوم الأربعاء ١٣ من ديسمبر ١٩٢٣م بوزارة المعارف، وتم الاتفاق على ما يأتي:

١. المادة الأولى:

تنازل باسم الجامعة المصرية حسين رشدي باشا رئيسها عن هذه الجامعة مع كل ما تملكه من منقول وعقار إلى وزارة المعارف العمومية على الشروط الآتية:

١. أن تكون الجامعة المصرية معهداً عاماً محتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف كما هي الحال في جامعات أوروبا.
٢. أن تقوم الجامعة بإتمام النظام الحالي الذي لا يشمل سوى كلية في الآداب بأن تدمج في الجامعة مدرستي الحقوق والطب بعد تحويلهما إلى كليتين وأن تضم إليها كلية العلوم، ويجوز أن تضم إليها كليات أخرى فيما بعد.
٣. أن تستعمل نقود الجامعة البالغ قدرها ٤٦,٠٠٠ جنيه في البناء احتراما لشروط بعض الواقفين.
٤. أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين، أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين، فقد رؤى نظرا لحالته الشخصية أن يبقى أستاذاً بكلية الآداب.
٥. أن يكون من بين أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي عضو أو أكثر في مجلس إدارة قسم الآداب، وفي مجلس إدارة قسم العلوم، وفي مجلس إدارة الجامعة، وذلك في الدور الأول من التشكيل.

٢. المادة الثانية:

قبل أحمد زكي باشا أبو السعود وزير المعارف باسم الوزارة التنازل واستلام الجامعة المصرية وما تملك من منقول وعقار لإدماجها في الجامعة الجديدة بالشروط الخمسة المبينة في المادة الأولى.

٣. المادة الثالثة:

ينفذ هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من مجلس الجامعة المصرية الحالي.

وبفضل المغفور له الملك فؤاد وتوجيهه، أجابت الحكومة طلب ضم الجامعة إليها ووزعت على الجرائد المحضر الرسمي لجلسة تسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف.

وقد نشرت الأهرام في ٣ من يناير سنة ١٩٢٥م الآتي: نظراً إلى أن الجامعة المصرية طلبت إلى وزارة المعارف العمومية أن تعتبر شهاداتها كالشهادات العالية التي تخول التوظف في الحكومة فأجابت الوزارة بما يلي: "ليس في وسع وزارة المعارف الاعتراف بالشهادة التي تمنحها الجامعة لخريجيها بالكيفية المرغوبة ما دامت بعيدة عن الإشراف على الدراسة فيها. ولما كانت وزارة المعارف معتزمة بإنشاء جامعة أميرية فسيكون بالضرورة من بين أقسامها كلية الآداب قد تنافس كلية الآداب بالجامعة المصرية. ولا بأس من ضم كلية الآداب بالجامعة المصرية إلى وزارة المعارف فتصبح نواة لقسم الآداب بها. وقد تم الاتفاق على تسليمها إلى الحكومة على أن تتنازل الجامعة عن كل ما تمتلكه من منقول وعقار إلى وزارة المعارف، وكان أهم شرط للجامعة القديمة أن يكون الدكتور طه حسين أحد أساتذة الجامعة الجديدة". ونتيجة لذلك وفي ١١ من مارس ١٩٢٥م صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة المصرية، ونص نظامها في مادته الأولى على إنشاء جامعة تسمى "الجامعة المصرية" ومقرها مدينة القاهرة وتتكون من كليات الآداب والعلوم والطب والحقوق وغير ذلك من الكليات التي تنشأ فيما بعد. ونصت المادة السابعة عشرة على أن "تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية"، ثم ضمت الجامعة الأهلية إلى الحكومة لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية، ثم ضمت إليها في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٥م مدرسة الآثار التي كانت تابعة وقتئذ لمدرسة المعلمين العليا. وافتتحت الدراسة بالجامعة المصرية في قصر الزعفران بالعباسية في أكتوبر ١٩٢٥م".

وضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الحكومية)
١٥ من شعبان سنة ١٣٤٦هـ - ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨م

صدر المرسوم الملكي بتعيين حضرة صاحب العزة أحمد لطفي السيد بك مديراً للجامعة. وأقر مجلس الشيوخ والنواب قانونا بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد، وينص على أن: تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية" وتتكون من كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب وتشمل فرع الصيدلة، وطب الأسنان وغير ذلك من الكليات التي تنشأ فيما بعد، يضاف إلى ذلك أنه تقرر أن تكون لغة التعليم في الجامعة هي اللغة العربية ما لم يقرر المجلس العلمي للجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية. وعندما بدأت الدراسة بالجامعة المصرية في أكتوبر ١٩٢٦م لم يكن بناء الحرم الجامعي قد تم فأعدت مبان ملحقة بقصر الزعفران بالعباسية لتأوي كلية الآداب وكلية العلوم بصفة مؤقتة.

نالت الجامعة الجديدة رعاية كبيرة من المغفور له الملك فؤاد، وتنفيذاً لرغباته السامية لم تضن الحكومة عليها بالأموال اللازمة لمشروعاتها، ومنحتها الأرض اللازمة لتشييد الجامعة الجديدة وقدرها ٩٠ فداناً تقريباً كي تشيد عليها مدينة العلم وقررت القيام بنفقات البناء، وكذلك خصصت لكلية الطب ومستشفاها أرضاً أخرى بمنيل الروضة مساحتها ٤٤ فداناً، وقد أعلن هذا في حفلة وضع حجر الأساس لبناء الجامعة في ١٥ من شعبان سنة ١٣٤٦هـ - ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨م.

في هذا اليوم أجريت تقاليد وضع حجر الأساس، ووضعت فيه مجموعة من النقود المتداولة والصحف وكراسة وقع عليها الملك والأمراء والوزراء، ورسم على غلافها إله الحكمة، وكتب عليها ما نصه "**بعون الله تعالى قد وضع حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ملك مصر المعظم الحجر الأساسي في بناء الجامعة المصرية يوم الثلاثاء ١٥ شعبان سنة ١٣٤٦هـ - ٧ فبراير سنة ١٩٢٨**". والحجر الأساسي واقع في بناء كلية الآداب، والتي وضع عليها بعد الفراغ من بنائها لوحة لذكرى المحسنة الكبيرة الأميرة فاطمة إسماعيل، وبعد الفراغ من وضع حجر الأساس التفت جلالته إلى حضرة صاحب المعالي مصطفى النحاس باشا وقال له "إن شاء الله يكون هذا العمل لخير المستقبل وأساساً متيناً لرقي كبير للبلاد".

وكان مشروع الجامعة وقت وضع حجر الأساس يضم ثلاث كليات (العلوم، الآداب، الحقوق) وخصص قسم من الأرض ليقام عليه في المستقبل مدينة جامعية بها مساكن للطلبة والطالبات، وأماكن للاجتماعات العامة.

وفي اليوم التالي لحفلة وضع حجر الأساس نشرت جريدة الأهرام: "وقد شاء الله للجامعة أن تكون مشروعاً أهلياً على يدي صاحب السمو الأمير أحمد فؤاد، وأن تكون مشروعاً حكومياً على يد صاحب الجلالة الملك فؤاد، وهي أثر جليل من آثار الجهود التي بذلها أولاً وآخرا في سبيل النهضة العلمية".

المدارس العليا المصرية التي كانت نواة للجامعة المصرية:

١. كلية الآداب: هي نواة التعليم الجامعي وأنشئت عام ١٩١٠-١٩١١م وعندما أنشئت الجامعة المصرية الحكومية اندمجت فيها وبدأت الدراسة بالكلية في أكتوبر سنة ١٩٢٥م بقصر الزعفران بالعباسية ثم انتقلت إلى الحرم الجامعي بالجيزة كأول مبنى بالجامعة المصرية وأصبحت لها عدة مبان للقسم الإنجليزي والتاريخ عام ١٩٣٧م ثم الملحق عام ١٩٣٨م، وأنشئ بها عدة معاهد تحولت إلى كليات مستقلة مثل معهد الدراسات السودانية (١٩٤٧م) ومعهد الآثار (١٩٥٥م) ومعهد التحرير والترجمة والصحافة (١٩٥٤م)، هذا بالإضافة إلى الأقسام الرئيسية: اللغة العربية وآدابها، اللغات الشرقية (الفارسية والتركية والعبرية وآدابها، الدراسات الأوربية القديمة وأقسام اللغة الإنجليزية وآدابها واللغة الفرنسية وآدابها)، الفلسفة، علم النفس، الاجتماع، وقسم المكتبات والوثائق.

٢. مدرسة الطب: أنشئت مدرسة الطب بأبي زعبل ملحقة بالمستشفى العسكري هناك عام ١٨٢٧م، وفي عام ١٨٣٧م نقلت إلى قصر العيني بالقاهرة، وفي عام ١٨٥٤م أوقف محمد سعيد باشا الدراسة بمدرسة الطب مع الإبقاء على أعضاء هيئة التدريس، واستؤنفت الدراسة بها عام ١٨٥٦م، واعتبارا من عام ١٨٩٨م جعلت مدة الدراسة أربع سنوات، كما قرر الإنجليز جعل التعليم في مدرسة الطب باللغة الإنجليزية بعد أن استمر التعليم باللغة العربية لمدة ٧١ عاماً، وفي عام ١٩١٩م عدلت مدة الدراسة إلى خمس سنوات وثلاثة أشهر. وبجهود علي باشا إبراهيم وبقرار من جلالة الملك فؤاد الأول وضع حجر الأساس لأكبر مستشفى في الشرق حينذاك (مستشفى فؤاد الأول) بالمنيل على مساحة ٤٠ فداناً.

٣. مدرسة الصيدلة: نشأت مدرسة الصيدلة عام ١٨٢٩م مصاحبة لمدرسة الطب بأبي زعبل وانتقلت معها إلى قصر العيني عام ١٨٣٧م، وكانت مدة الدراسة بها خمس سنوات، وفي عهد الاحتلال عام ١٨٨٧م أصبحت مدة الدراسة بها أربع سنوات، وتعطلت بضع سنوات في بداية القرن العشرين لعدم حاجة الحكومة إلى الصيادلة، ثم استؤنفت الدراسة بها عام ١٩١٠م مرة أخرى،

وبعد انضمام مدرسة الطب إلى الجامعة المصرية عام ١٩٢٥م جعلت مدة الدراسة بالصيدلة أربع سنوات.

٤. كلية العلوم: كانت أول كلية تستحدث مع الجامعة الحكومية عام ١٩٢٥م وصدرت لها لائحة أساسية بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣م ومرحلة البكالوريوس تجمع بين الدراسة العامة والتخصص في أحد الفروع العلمية، وبجانب العلوم التقليدية فقد أنشئت أول محطة للأخبار البحرية بالغردقة عام ١٩٣٠م وأصبح لها مكانة عالمية، كما أنشئت الكلية معشبة النبات عام ١٩٢٦م وتضم أكبر مجموعة مرجعية للنباتات الزهرية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ويرجع الفضل في إنشائها إلى العالمة السويدية الأستاذة فيفي تاكهولم وتم افتتاح مكتبة فيفي تاكهولم التذكارية عام ١٩٧٩م وتضم الكلية "متحف الحشرات" الذي أنشئ عام ١٩٥٢م وهو المتحف الوحيد والفريد في نوعه في أفريقيا والشرق الأوسط.

٥. مدرسة الحقوق: أنشئت في عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٦٨م باسم "مدرسة الإدارة والألسن" ثم انفصلت مدرسة الإدارة عن مدرسة الألسن عام ١٨٨٢م. وظلت كذلك حتى يوليو ١٨٨٦م عندما أصبحت تسمى بمدرسة الحقوق، وانقسمت إلى قسمين ابتدائي وعالي. وفي عام ١٨٩٢م ألغى القسم الابتدائي، وفي نفس السنة أنشئ بالمدرسة قسم لتخريج ضباط البوليس يلتحق به الحاصلون على الابتدائية حيث يدرسون قانون العقوبات وتحقيق الجنايات، وما لبث هذا القسم أن ألغى عام ١٩٠١م. وأنشئ القسم الإنجليزي بالمدرسة عام ١٨٩٩م وأصبحت الإنجليزية لغة الدراسة عام ١٩١٥م، غير أن الأساتذة المصريين الذين حلوا محل الإنجليز خلال الحرب العالمية الأولى أدوا دورا هاما في تعريب الدراسة بمدرسة الحقوق، وفي عام ١٩٢٢م فصلت مدرسة الحقوق عن نظارة المعارف لتتبع نظارة الحقانية، وأعيدت تبعيتها لوزارة المعارف عام ١٩٣٢م.

توسعات وكليات جديدة:

وفي أكتوبر سنة ١٩٢٩م انتقلت كلية الآداب من قصر الزعفران إلى المبنى الجديد المخصص لها بالجامعة بالجيزة.

وأصدر مجلس الوزراء قراراً في ٢٠ من يناير سنة ١٩٣٠م يقضي بأن يعين الخريجون الحاصلون على شهادات الجامعة المصرية في وظائف الحكومة براتب قدره خمسة عشر جنيها، فكان القرار حافزا كبيرا لاستقرار الجامعة وزيادة الإقبال للالتحاق بها.

وفي ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٠م نشرت الأهرام "اعتمد معالي مراد سيد أحمد باشا وزير المعارف تعيين الدكتور طه حسين عميداً لكلية الآداب، وهى أول مرة يتعين فيها عميد مصري لهذه الكلية".

وفي ٢٦ من يونيو سنة ١٩٣٣م صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٣م بوضع اللائحة الأساسية لكلية الحقوق.

وفي ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٣٥م صدر المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥م بإدماج مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطري في الجامعة المصرية، وباعتبار المدارس الثلاث الأولى على التوالي كليات الهندسة والزراعة والتجارة، وتلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب. وفي ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٥م صدر مرسوم بإلحاق المعهد الملكي للأحياء المائية بالجامعة المصرية.

١. مدرسة المهندسخانة: أنشأها محمد علي بالقلعة عام ١٨١٦م، ثم انتقلت إلى بولاق عام ١٨٣٤م، وظلت تؤدي رسالتها حتى أغلقت في مطلع عهد محمد سعيد باشا عام ١٨٥٤م، ثم أعيدت دراسة الهندسة عام ١٨٥٨م، ثم أغلقت مرة أخرى عام ١٨٦١م. وفي عام ١٨٦٦م افتتحت مدرسة الري والعمارة بسراي الزعفران بالعباسية ثم انتقلت إلى سراي مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز عام ١٨٦٧م، لتقسم الدراسة مرة أخرى إلى قسمي الري والعمارة عام ١٩٠٨م، وأصبحت منذ عام ١٩١٥م تعرف باسم "مدرسة المهندسخانة الخديوية"، وفي عام ١٩١٦م صدر قانون المدرسة الذي قضى بتقسيم الدراسة إلى خمسة أقسام وسميت "مدرسة الهندسة الملكية" عام ١٩٢٣م. ثم عدلت هذه التخصصات عام ١٩٢٥م لتكون: القسم المدني، وقسم العمارة، وقسم الميكانيكا.
٢. مدرسة الطب البيطري: أنشئت مدرسة الطب البيطري في رشيد عام ١٨٢٧م، ثم انتقلت إلى جوار مدرسة الطب بأبي زعبل عام ١٨٣١م، وأقيم بجوارها مستشفى يسع ١١٠ حصانا، وفي عام ١٨٣٦م جعلت مدة الدراسة بها خمس سنوات، وصحبت مدرسة الطب عند انتقالها إلى قصر العيني. وأغلقت مدرسة الطب البيطري مع غيرها من المدارس في عهد عباس الأول، وظلت مغلقة حتى عام ١٩٠١م عندما صدر قرار بإنشاء مدرسة بيطرية بالقاهرة تابعة لمصلحة الصحة بنظارة الداخلية، وفي عام ١٩١٤م ألحقت المدرسة بنظارة الزراعة، وضمت إلى وزارة المعارف عام ١٩٢٣م.

٣. مدرسة الزراعة: يرجع تاريخ تأسيس أول مدرسة زراعة إلى عام ١٨٣٣م بشبرا، وفي عام ١٨٣٦م أقيمت مدرسة للزراعة بنبروه، ثم نقلت إلى شبرا عام ١٨٣٩م، وقامت الدولة بإغلاقها عام ١٨٤٤م. وفي عهد الخديو إسماعيل أعيد تأسيس مدرسة الزراعة عام ١٨٦٧م، غير أنها اختفت قبل نهاية عهده في سنة ١٨٧٥م بسبب الأزمة المالية، وأعيد تأسيسها مرة أخرى عام ١٨٩٠م، واعتبارا من أكتوبر ١٩١١م أصبحت تعرف باسم "مدرسة الزراعة العليا".

٤. مدرسة التجارة: عام ١٨٣٧م أسست "مدرسة المحاسبة" في عهد محمد علي، ثم مدرسة المساحة والمحاسبة التي أسست في عهد إسماعيل عام ١٨٦٨م واختفت مع نهاية عهده. ويرجع أول تأسيس لمدرسة تجارية عليا بمصر إلى عام ١٩١١م، وحدث تطور في برامج الدراسة بمدرسة التجارة العليا عام ١٩١٤م، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات، ثم أصبحت أربع سنوات اعتبارا من أكتوبر١٩٢١م، وأدخلت بعض التعديلات على مناهج الدراسة بها عام ١٩٢٣م لتجمع بين العلوم الاقتصادية والتجارية دون تخصيص.

جامعة فؤاد الأول:

في ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٠م صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٠م الذي يقضي بتسمية الجامعة المصرية "جامعة فؤاد الأول".

وتقررت مجانية التعليم على يد الدكتور طه حسين في آخر وزارة لحزب الوفد عام ١٩٥١م وقبل ثورة يوليو، أما مجانية التعليم الجامعية فقد تقررت في عام ١٩٦١م وطبق مبدأ تكافؤ الفرص بالقبول بالجامعات. وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول فوضع حجر الأساس لبناء المدينة الجامعية بالأورمان في يوم الثلاثاء ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٦م.

وفي ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٦م صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦م بضم دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول لتكون كلية من كلياتها باسم "كلية دار العلوم".

وفي ٢٤ من يونيو ١٩٤٧م صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧م بإنشاء كلية جديدة سميت "كلية طب العباسية" والتي أصبحت كلية تابعة لجامعة إبراهيم باشا بمقتضى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠م وأطلق على كلية الطب الأصلية "كلية طب قصر العيني".

وفي ٨ من ديسمبر ١٩٤٧م صدر مرسوم بإلحاق المرصد الملكي بحلوان بجامعة القاهرة.

وفي ٣ من سبتمبر ١٩٥٠م صدر القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠م بإعادة تنظيم جامعة القاهرة، وأصبحت بمقتضاه مدرسة الطب البيطري "كلية الطب البيطري". وأصبح المعهد الملكي للأحياء المائية معهداً مستقلاً باسم "المعهد الملكي لعلوم البحار"، والمرصد الملكي بحلوان معهدا مستقلا باسم "المعهد الملكي للأرصاد".

جامعة القاهرة:

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م صدر قرار مجلس الوزراء بتغيير اسم جامعة فؤاد الأول وأصبح جامعة القاهرة في ٢٣ من سبتمبر ١٩٥٣م. وليسمح لي القراء – كأحد طلبة الجامعة في ذلك الوقت – أن أسجل أن الطلبة في العام الدراسي الذي بدأ بعد أقل من ثلاثة شهور من قيام حركة الجيش، أو الحركة المباركة، كما سميت على لسان قائدها – الظاهر – الرئيس محمد نجيب، أقول كان طلبة جامعة فؤاد الأول، قد بدئوا من شهر أكتوبر ١٩٥٢ يقولون: الجامعة، مع حذف فؤاد الأول، وفي أواخر ديسمبر بدأ يتسرب لقب "القاهرة" وأيدوا على لسان معظم الطلبة، وبعض الأساتذة، وما كادت الشهور الأولى من عام ١٩٥٣ تتابع، حتى شاع اسم "جامعة القاهرة" على ألسنة الجميع في حرم الجامعة وأروقتها، واختفى تماما مصطلح جامعة فؤاد الأول، سواء من الصحف اليومية أو من المقالات والبحوث في الدوريات والمجلات. وهكذا عرف كل أبناء الوطن أن جامعتهم أصبحت "جامعة القاهرة"، وهذا أمر يعرفه الجميع بلا جدال ولا خلاف، ولقد تلقينا هذا الموضوع بكل ترحيب، وفي سهولة ويسر. وكان هذا، ما استقر بنفسي عندما بدأت في إعداد كتابي الذي بين يديكم. ولكن عندما بدأت في الكتابة المنهجية أدركت أن البحث العلمي لتاريخ جامعتنا غير المعرفة الشائعة المقبولة، وأن هناك درجة من اليقين البحثي أو على الأقل الترجيح إذا لم يوجد اليقين، وهو ما اعترضني عندما بحثت موضوع تحول اسم: جامعة فؤاد الأول إلى: جامعة القاهرة، فعلى الرغم من اليقين بأن هذه حقيقة واقعة، فكان لابد من البحث عن مستند قاطع في هذا المجال، وهذا المستند لابد أن يكون قرارا صادرا من أحد الجهات الآتية:

١. مجلس قيادة الثورة: باعتباره الجهة التي تمثل السلطة الفعلية، وخاصة بعد إلغاء الملكية وإعلان قيام الجمهورية في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣م.
٢. مجلس الوزراء: والذي كان يرأسه "على ماهر باشا" وبخاصة لأنه رأس لجنة إصلاح التعليم التي أصدرت توصياتها في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٣م.

٣. مجلس جامعة فؤاد الأول: لأنه هو الذي يقرر شئونها، أو على الأقل يقترح ما يراه بشأنها ويعرضه على جهة إصدار القرار.

٤. وزارة المعارف (التربية والتعليم): باعتبارها الجهة التي يمكن لوزيرها أن يصدر قرارا بهذا الشأن، بناء على توصية مجلس الجامعة.

هذه هي الجهات التي لابد أن إحداها أصدرت قرارا بتسمية "جامعة القاهرة""، ولابد أن يكون قد صدر فعلا، لأن المكاتبات الرسمية استخدمته: إداريا وماليا، وتنظيميا، وعلميا، وثقافيا، وإعلاميا. ولكن هذه البديهية اصطدمت بواقع آخر، حينما أردت أن أضم هذا القرار – كوثيقة – إلى مجموع وثائق الجامعة، وبحثت وبالغت في البحث، بين الوثائق التي أتيح لي الاطلاع عليها وتسجيلها، ولم يتسر لي الاهتداء إلى هذا القرار.

وكان الطريق الآخر هو قراءة المراجع التي تتناول الجامعة وتاريخها، والتي يرون كثيرا فيها في قائمة المراجع – وبعد طول عناء لم أعثر على القرار في هذه الكتب – لا على نصه ولا على ما يمكن أن يكون صيغته.

أما الطريق الثالث فكان الاستفسار ممن أعرف من المعنيين بالجامعة وشئونها، فأكدوا جميعا أن هذا التغيير قد حدث، وهذه حقيقة يؤكدها التاريخ والواقع، لكن أحد لم يرشدني إلى المكان الذي يمكن أن أجد فيه الوثيقة – أي القرار الرسمي بتسمية جامعة القاهرة.

رابعا سألت بعض الأصدقاء من الإعلاميين، فأكدوا ما سبق، وأنهم عايشوه وعاصروه مثلي، ولكنهم لم يدلوني على مكان القرار الرسمي ورجح البعض أن يكون في الأضابير المتخلفة عن "مجلس قيادة الثورة"! أما أنا فلن أكف عن البحث، حتى أعثر على هذا القرار الصادر برقم كذا بتاريخ كذا بشأن تسمية جامعة القاهرة بدلا من جامعة فؤاد الأول، سواء كان قرارا جمهوريا أو وزاريا، أو كان صادرا من مجلس الجامعة، وعندما أعثر عليه سأنشره في فصل مستقل من الطبعة الثانية، بمشيئة الله تعالى. وأخيراً اتصلت بي الأستاذة الدكتورة ريم بهجت وكيلة كلية الحاسبات والمعلومات وأخبرتني أن جريدة الأهرام نشرت يوم الخميس ٢٤ من سبتمبر ١٩٥٣م تحت عنوان "جامعة القاهرة لا فؤاد" وافق مجلس الوزراء في اجتماعه أمس على إصدار قانون بإطلاق اسم جامعة القاهرة على جامعة فؤاد.

كليات جديدة تنضم للجامعة:

١- كلية دار العلوم: أنشئت في ١٥ من شهر صفر سنة ١٢٨٨هـ الموافق ٦ من مايو سنة ١٨٧١م في ردهة مدرج (انفيثياتر) الكتبخانة بسراي درب الجماميز شمال مسجد الأمير بشتاك حاليا

(مسجد مصطفى فاضل باشا) وكانت تتبع المكتبة الخديوية. وفي شهر جمادي الثاني سنة ١٢٨٩هـ الموافق أغسطس ١٨٧٢م افتتحت مدرسة في نفس المكان تسمى "دار العلوم"، وانتقلت إلى الجانب القبلي من سراي الجماميز ثم إلى درب الجنينة وتحولت إلى "مدرسة المعلمين" (الخوجات). وفي عام ١٨٨٣م نقلت ثانية إلى سراي درب الجماميز واستعادت المدرسة اسمها "دار العلوم"، وفي عام ١٨٨٥م تحولت "مدرسة الألسن" إلى "قسم الترجمة" وضمت إلى دار العلوم، وفي عام ١٨٨٨م نقلت محل المهندسخانة وبدأت بدراسة الإفتاء والنيابة بالمحاكم الشرعية، وعين بها عثمان بك غالب وكيل مدرسة الطب ليعلم التاريخ الطبيعي، وفي عام ١٨٩٥م تغير الاسم إلى "مدرسة قسم المعلمين العربي" تحت إدارة أمين باشا سامي بعد استقالة إبراهيم مصطفى بك الذي كان خوجة الكيمياء بمدرسة قصر العيني، وفي هذه المدة كان مقر المدرسة في مدرسة الفنون الطرزية بدرب الجماميز، ثم في المكان الذي بنيت فيه المدرسة السنية. وفي عام ١٩٠٠م استقلت المدرسة بمكانها رقم ٤١ بشارع المنيرة ثم سميت بقرار رقم ٧٨٥ لسنة ١٩٠٠م الصادر في أغسطس ١٩٠٠م "مدرسة المعلمين الناصرية"، وعاد اسمها القديم "دار العلوم" عام ١٩٢٠م. ثم أنشئت تجهيزية دار العلوم وألغيت عام ١٩٢٥م. وفي ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٦م صدر القانون ٣٣ لسنة ١٩٤٦م بضم دار العلوم إلى الجامعة وسميت "كلية دار العلوم" وانتقلت إلى مبناها داخل حرم جامعة القاهرة عام ١٩٨٠م.

٢- كلية طب الفم والأسنان: كانت مدرسة طب الأسنان جزءاً من مدرسة الطب المصرية، وانضمت إلى الجامعة المصرية مع انضمام كلية الطب إليها عام ١٩٢٥م، وفي عام ١٩٥٥م تحولت مدرسة طب الأسنان إلى "كلية طب الأسنان"، وفي عام ١٩٦١م شغلت المبنى الحالي لها، ثم تمت توسعات جديدة افتتحت عام ١٩٩٣م.

٣- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: انفصل قسما الاقتصاد والعلوم السياسية عن كلية التجارة، وتم إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٦٠م.

٤- كلية الإعلام: أنشئ معهد الصحافة العالي الذي عدل اسمه إلى "معهد التحرير والترجمة والصحافة" بكلية الآداب بجامعة القاهرة، ثم أنشئ قسم التحرير والترجمة والصحافة عام ١٩٤٥م. وفي عام ١٩٧٠م أنشئ معهد الإعلام، وتحول إلى كلية الإعلام في ١٩٧٤م.

٥- كلية الآثار: أنشئ معهد الآثار ملحقا بكلية الآداب عام ١٩٣٣م، وفي عام ١٩٥٥م تحول المعهد إلى قسم الآثار بكلية الآداب، ثم تحول القسم إلى كلية مستقلة للآثار عام ١٩٧٠م.

٦- معهد البحوث والدراسات الإفريقية: أنشئ بكلية الآداب معهد الدراسات السودانية عام ١٩٤٧م، وفي عام ١٩٥٠م استقل المعهد عن كلية الآداب، ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، تحول إلى معهد الدراسات الإفريقية وألحق مرة أخرى بكلية الآداب، وفي عام ١٩٧٠م أنشئ "معهد البحوث والدراسات الإفريقية" كمعهد مستقل.

٧- المعهد العالي للتمريض: أنشئ عام ١٩٦٣م، وبدأت الدراسة به في أكتوبر ١٩٦٤م.

٨- معهد الأورام القومي: أنشئ معهد السرطان (الأورام القومي) عام ١٩٥٩م، وافتتح المعهد رسميا عام ١٩٦٨م.

٩- كلية العلاج الطبيعي: بدأت دراسة العلاج الطبيعي عام ١٩٤٥م تحت إشراف منظمة الصحة العالمية، ثم تم إنشاء المعهد العالي للعلاج الطبيعي كشعبة بالمعهد العالي للتربية الرياضية عام ١٩٦٢م، وفي عام ١٩٦٩م أصبح المعهد مستقلاً ثم انضم إلى جامعة القاهرة عام ١٩٧٦م، وفي عام ١٩٩٢م صدر قرار بتحويل المعهد إلى كلية تابعة لإدارة جامعة القاهرة.

١٠- كلية التخطيط العمراني: أنشئ معهد التخطيط العمراني عام ١٩٧٨م بمقر شارع الجلاء بالتعاون التكنولوجي بين مصر وإيطاليا، وتم الانتقال للمبنى الجديد بحرم جامعة القاهرة ١٩٩١م، وتحول المعهد إلى كلية في ذلك العام.

١١- معهد البحوث والدراسات الإحصائية: أنشئ المعهد عام ١٩٤٧/١٩٤٨م تحت اسم معهد الإحصاء ملحق بكلية التجارة جامعة القاهرة، وتوقف المعهد عن أداء رسالته في عام ١٩٥٩م إلى أن صدر قرار جمهوري بإعادة إنشائه تحت اسم "معهد البحوث والدراسات الإحصائية" عام ١٩٦٢م.

١٢- كلية الحاسبات والمعلومات: أنشئت في مايو ١٩٩٦م.

١٣- معهد الدراسات التربوية: أنشئ معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة في عام ١٩٨١م.

١٤- المعهد القومي لعلوم الليزر: بدأ إنشاء أول معمل لأشعة الليزر سنة ١٩٧٩م تابعا لقسم الفيزياء بكلية العلوم جامعة القاهرة، ثم تمت الموافقة على تكوين وحدة ذات طابع خاص بكلية العلوم لبحوث الليزر في سبتمبر ١٩٩٠م، وأصبح فيما بعد المركز القومي لعلوم الليزر وتطبيقاته. وفي عام ١٩٩٤م صدر قرار جمهوري بإضافة المعهد القومي لعلوم الليزر وتطبيقاته إلى الكليات والمعاهد التابعة لجامعة القاهرة.

١٥- معهد البحوث التربوية.

١٦- كلية التربية النوعية.

١٧- كلية رياض الأطفال.

فروع جامعة القاهرة:

١- فرع جامعة القاهرة بالخرطوم: أنشئ في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥م، بناء على قرار مجلس الوزراء المصري بإنشاء فروع لكليات الآداب والحقوق والتجارة لجامعة القاهرة بمدينة الخرطوم، وفي العام الجامعي ١٩٧٤-١٩٧٥م أنشئت كلية العلوم. وبتاريخ ٩ من مارس ١٩٩٣م استولت السلطات السودانية على جامعة القاهرة فرع الخرطوم وألغت الترخيص الممنوح لها.

٢- فرع جامعة القاهرة بالفيوم: في عام ١٩٨١م صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١م بإنشاء فرع لجامعة القاهرة لشئون الفيوم وبني سويف، وقد استقل فرع الفيوم وأصبح جامعة الفيوم.

٣- فرع جامعة القاهرة بني سويف: في عام ١٩٨٣م صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣م بإنشاء فرع بني سويف، وفي عام ٢٠٠٥م صدر القرار الجمهوري باستقلال فرع بني سويف وأصبح جامعة بني سويف.

٤- فرع لكلية طب قصر العيني بالمنصورة: أنشئ في عام ١٩٦٢م فكان نواة لجامعة المنصورة.

المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص

حدث تطور كبير ومذهل في إنشاء المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص لخدمة البحث والمجتمع والبيئة. وهي تحت إدارة نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وعددها ١٥٤ مركزاً ووحدة ذات طابع خاص، منها على سبيل المثال:

- ثمانية عشر مركزا ووحدة ذات طابع خاص تتبع إدارة الجامعة أكبرها مستشفى قصر العيني التعليمي الجديد.
- ثلاثة وأربعون مركزا ووحدة ذات طابع خاص تتبع كلية طب قصر العيني.
- سبعة عشر مركزا ووحدة ذات طابع خاص تتبع كلية الزراعة.
- ستة عشر مركزا ووحدة ذات طابع خاص تتبع كلية الهندسة.
- تسعة مراكز ووحدات ذات طابع خاص تتبع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- ستة مراكز ووحدات ذات طابع خاص تتبع كلية الطب البيطري.
- خمسة مراكز ووحدات ذات طابع خاص لكل من كلية الحقوق، وكلية طب الفم والأسنان، وكلية الآداب.
- أربعة مراكز ووحدات تتبع كلا من كلية الإعلام، ومعهد البحوث الإفريقية، ومعهد البحوث والدراسات الإحصائية.
- ثلاثة مراكز ووحدات تابعة لكلية الصيدلة.
- مركزان ووحدة ذات طابع خاص لكل من كلية العلوم، وكلية دار العلوم، وكلية الحاسبات والمعلومات، وكلية العلاج الطبيعي، وكلية التخطيط الإقليمي والعمراني.
- وحدة واحدة أو مركز لكل من كلية التجارة، وكلية الآثار، ومعهد البحوث التربوية، وكلية التربية النوعية، وكلية رياض الأطفال، والمعهد القومي لعلوم الليزر.

ويعتبر مستشفى قصر العيني التعليمي الجديد درة الوحدات ذات الطابع الخاص، ففي عام ١٩٨٠م قرر الرئيس محمد أنور السادات هدم مبنى قصر العيني القديم ليحل محله مبنى حديث يتواكب مع مستحدثات العصر، وفي عهد الرئيس محمد حسني مبارك تم توقيع عقد إنشاء قصر العيني الجديد (١٩٨٤م) مع مجموعة فرنسية (كونسرتيوم) مكونة من ثلاث شركات: سوجيا، ايبوتي دي فرانس وست فولكييه، وفي عام ١٩٩٥م أصدرت جامعة القاهرة شهادة استلام مستشفى قصر العيني التعليمي الجديد من

المجموعة الفرنسية وبدأت مرحلة التشغيل الأولى. وفي عام ١٩٩٦م، قام الرئيس محمد حسني مبارك والرئيس الفرنسي جاك شيراك بافتتاح المستشفى، ومستشفى قصر العيني التعليمي الجديد مؤسسة تعليمية علاجية تستمد رؤيتها المستقبلية من ريادة جامعة القاهرة وعراقة مستشفى قصر العيني الطبية، ويسعى دائما لأن يكون مركزا للامتياز والتميز في تقديم الخدمات الصحية المتقدمة والتعليم الطبي المستمر على المستوى المماثل لأعرق المؤسسات العالمية والذي يؤهل للحصول على الاعتماد الطبي طبقا لمواصفات الهيئات العالمية، وقد حصل المستشفى في مايو عام ٢٠٠٢م على شهادة إدارة الجودة الشاملة ISO-٩٠٠١: ٢٠٠٠ من ASR والمعتمدة من RAB العالمية، ويقوم المستشفى بالمراجعة الداخلية بانتظام لضمان جودة الأداء في جميع العمليات الداخلة في تقديم الخدمة، وتقوم الشركة المانحة بإعداد عمليات مراجعة دورية للتأكد من التزام المستشفى بكل معايير الجودة.

مكتبة جامعة القاهرة الجديدة

وفي ٢٤ من فبراير ١٩٩٤م وجهت السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية الأنظار إلي دراسة كيفية تجديد وتحديث مكتبة الجامعة، ووعدت بأن تسهم في حشد الطاقات الممكنة من أجل تحقيق هذا المشروع.

وكان هذا التوجيه بمثابة إشارة بدء العمل التنفيذي في مشروع المكتبة الجديدة، وصدر قرار رئيس الجامعة بتشكيل لجنة عليا متخصصة تضم كافة العناصر الخبيرة في هذا المجال. ووافق مجلس جامعة القاهرة في ٣١ من يوليو ١٩٩٦م على إنشاء المكتبة الجديدة.

وفي ٢٩ من ديسمبر ١٩٩٦م وبتشريف السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية، تم وضع حجر الأساس لمشروع مبني المكتبة الجديدة.

وقام بتصميم المكتبة والإشراف على التنفيذ العلامة الأستاذ الدكتور علي رأفت شيخ أساتذة العمارة في الجامعة لتحقيق الآتي:

١. استخدام الحاسبات الإليكترونية في إدارة عمليات المكتبة سواء الفنية أو الإدارية في إطار نظام متكامل.
٢. ربط نظم معلومات وخدمات المكتبة الجديدة معاً في شبكة داخلية، وربطها مع مكتبات الجامعة والمكتبات خارج الجامعة، كذلك ربطها مع شبكات المعلومات العالمية مثل شبكة الإنترنيت.
٣. اقتناء وسائط معلومات غير تقليدية مثل أقراص الليزر CD-ROMS.
٤. تقديم خدمات معلوماتية مكتبية خاصة للمكفوفين.
٥. وضع برامج تدريبية للمستفيدين توضح كيفية استخدام المكتبة والاستفادة منها.
٦. الاهتمام بعملية ترميم المخطوطات وصيانتها وتخزينها أو حفظها علي وسائط أخري.
٧. توسيع نطاق الخدمة لتشمل مجتمع الباحثين من خارج الجامعة.
٨. توفير الخدمات المعلوماتية التالية للمستفيدين:
   أ. خدمة البحث في الفهرس العام على الخط المباشر.
   ب. خدمة البحث الانتقائي للمعلومات.
   ج. خدمة الإحاطة الجارية للمعلومات.
   د. خدمة البحث في قواعد البيانات المختلفة.

ه. خدمة الحصول على الوثائق.

و. خدمة الإحالة إلى أماكن وجود المعلومات أو مصادرها.

ز. خدمة الرد على الاستفسارات.

ح. خدمة إعداد وإصدار الكشافات والنشرات والمستخلصات.

ط. خدمة الترجمة العلمية.

ي. خدمة عقد المؤتمرات والندوات.

وتتكون المكتبة من ستة طوابق منها اثنان تحت الأرض وأربعة فوق سطح الأرض، تتسع لحوالي مليون كتاب إضافة إلي أوعية المعلومات الأخرى، وسيزود المبني بتكييف هواء مركزي، مخازن مفتوحة، نظام التسجيل بالكومبيوتر، نظام ميكانيكي لتداول المراجع، قسم لصيانة المجلدات، مكتبة بصرية سمعية، قسم لإنتاج الوسائط المسموعة والمسموعة المرئية، وغرفة لإنتاج المصغرات الفيلمية.

ومن المنتظر أن تتضمن المكتبة المركزية الجديدة لجامعة القاهرة قاعة دولية للمؤتمرات تتسع لـــ ٤٠٠ فرد مزودة بنظام ترجمة فورية، ونظام لعقد مؤتمرات تليفزيونية عن بعد، ونظام إضاءة متدرجة، ونظام صوتي، ونظام مسموع ومرئي، وخدمة التصوير، ومنافذ توزيع الكتب والدوريات، وصالة للاستعلامات والإعارة، ومكتبة أقراص الليزر، ومكتبة الطالب، وقاعة بحث علمي، ووحدة اتصال بالإنترنت، وقسم الرسائل الجامعية، وقاعة المخطوطات والكتب النادرة.

ومن المنتظر أن تبلغ تكلفة إنشاء المكتبة المركزية الجديدة التابعة لجامعة القاهرة حوالي ١٠٠ مليون جنيه، تتحمل الدولة النصف ويمول الباقي من خلال الجهد الشعبي والجامعي التطوعي. وأقيمت المكتبة على قطعة أرض فضاء مجاورة لكلية التخطيط الإقليمي والعمراني وأمام مبنى كلية دار العلوم وتبلغ مساحتها ٢٨٠٠ متر مربع، وتحتوي المكتبة المركزية في مدخلها بالدور الأول على "متحف جامعة القاهرة" الذي يحتوي على كنوز ووثائق جامعة القاهرة والذي أصدر قرار إنشائه الأستاذ الدكتور/ علي عبد الرحمن رئيس الجامعة وخصص له كل الإمكانيات وكلف الأستاذ الدكتور/ محمود فوزي المناوي الأستاذ بكلية طب قصر العيني بالإشراف على إنشائه. كما صدرت توجيهات وقرار سيادته بإنشاء قاعة جديدة للعرض المتحفي البانورامي المجسم بإشراف أ.د. فتحي صالح مدير مركز توثيق التراث الحضاري، والأستاذة الدكتورة/ ريم بهجت الأستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور/ محمود فوزي المناوي للمادة العلمية والتأريخ.

جامعـــة القاهـــرة
وتوسعات المستقبل

لمواكبة التوسعات المستقبلية والتخصصات الجديدة وتلبية حاجة المجتمع، قامت جامعـــة القـــاهرة بشراء مساحات كبيرة من الأراضي في كل من مدينة الشيخ زايد ومدينة ٦ أكتوبر.

أ. مدينة الشيخ زايد: تبلغ مساحة الأرض المخصصة لامتداد جامعة القاهرة بمدينة الشيخ زايـــد ٤٨,٣٨ فدان (ثمانية وأربعون فدانا و٣٨/١٠٠) (أي ٢٠٣,٢٠٧ ألف متر مربع) على المدخل رقم ١ لمدينـــة الشيخ زايد. وتشتمل عناصر المخطط العام للمنطقة على:

١- مبان علاجية ومراكز طبية (المركز القومي لأمراض الكبد، المعهد القومي لرعاية المسنين، مبنى علاج وبحوث الأورام والنظائر المشعة، وملحق المعهد القومي للأورام).

٢- مبان أكاديمية (ملحق مركز التعليم المفتوح، ملحق الدراسات العليا لمعهد الدراســـات والبحـــوث التربوية، ملحق كلية الحقوق، وملحق كلية التجارة).

٣- مبان بحثية (مراكز بحثية في مجالات الهندسة الوراثية، والتكنولوجيا الحيوية، العلـــوم البيئيـــة والهندسية، المعهد القومي للتعليم والتدريب في الصحة والبيئة، مبنـــى إدارة الجامعـــة، ومبنـــى المؤتمرات والمعلومات، ووحدات ذات طابع خاص).

وقد بدئ في تنفيذ هذا المخطط على ألا تزيد نسبة البناء عن ٢٠% من مساحة الأرض الكلية.

ب. مدينة ٦ أكتوبر: تبلغ مساحة الأرض المخصصة لامتداد الجامعة بمدينـــة ٦ أكتـــوبر (٣٢٠ فـــدانا) ثلاثمائة وعشرين فدانا على طريق الفيوم مباشرة، وعلى بعد ٦ كيلو مترات من ميدان الرماية. وذلك لتوسعات جميع الكليات الأساسية بالجامعة والمراكز البحثية ومراكز التميز ونظم التعلـــيم المفتـــوح والتعليم عن بعد والوحدات ذات الطابع الخاص (٢١٠ أفدنة)، وخدمات الجامعة من ملاعب وإســـتاد ومطاعم ومكتبات (٣٠ فداناً)، ومدينة جامعية للطلبة وأخرى للطالبات (٨٠ فداناً).

حفائر الجامعة

وجه معهد الآثار – الذي كان يتبع كلية الآداب بالجامعة المصرية – نشاطه إلي التنقيب عن الآثار بغية استجلاء ما غمض من تاريخ مصر القديمة منذ عصور ما قبل التاريخ حتى العصر اليوناني، وقد قسمت أعمال الحفر بها إلي ثلاثة عصور، واختار لذلك ثلاث مناطق تمثل كل منطقة عصراً خاصاً من التاريخ المصري وهي:

١- حفائر المعادي، وتمثل عصر ما قبل التاريخ.

٢- حفائر الأهرام، وتمثل عصر صدر التاريخ الفرعوني.

٣- حفائر تونا الجبل، وتمثل عصر نهاية العصر الفرعوني وبداية العصر اليوناني.

١. حفائر المعادي:

كشفت حفائر المعادي عن مدينة أثرية من عصر ما قبل الأسرات كانت تقوم علي التل الأثري الواقع علي تخوم الصحراء شرقي مدينة المعادي الحالية، ولهذه المدينة الأثرية أهميتها من حيث موقعها في مكان متوسط يصل الدلتا بالصعيد من ناحية، ويربط كل منهما بشبه جزيرة سيناء وبلاد غرب آسيا من ناحية أخري . وقد بدأت أعمال الحفر في هذه المنطقة في سنة ١٩٣١م تحت إشراف الأستاذين مصطفي عامر بك وأزوالد منجين وعمل بها أيضاً الأستاذ مصطفي عامر بك والدكتور إبراهيم أحمد رزقانة. وقد أعطت هذه الحفائر صورة واضحة عن حضارة الدلتا عامة وحضارة المعادي في عصر ما قبل الأسرات خاصة.

وقبل أن تدخل الجامعة ميدان البحث في هذه المنطقة لم يكن الأثريون يوجهون الكثير من اهتمامم إلي مصر الشمالية، وكان جل نشاطهم منصرفاً إلي الحفائر في الوجه القبلي، فحتى سنة ١٩٣٠م لم تكن قد كشفت بالدلتا أو علي جانبيها أية حضارة من عصر ما قبل الأسرات. وللحفائر منشآت متعددة بمنطقة الحفر، ففيها مخازن واسعة تضم جميع الآثار المكتشفة بالمنطقة وفيها متحف محلي يضم قطعاً مختارة تعطي صورة تامة وسريعة عن حضارة المعادي في هذا العصر، وفيها استراحة يتخذها الطلاب وأساتذتهم مركزاً لأبحاثهم الأثرية في الصحراء الواقعة شرقي المعادي.

٢. حفائر منطقة أهرام الجيزة:

كانت منطقة الأهرام منذ عام ١٩٠٠م مقسمة بين ثلاث بعثات أجنبية وهي : البعثة الأمريكية، البعثة الإيطالية، والبعثة النمساوية. وفي خلال الحرب العالمية الأولي تخلفت إيطاليا والنمسا عن القيام بالحفر في هذه المنطقة، وبقيت الحال كذلك حتى عام ١٩٢٩م عندما شرعت جامعة فؤاد الأول في القيام بعمل حفائر، فأخذت القسم الخاص بالنمسا وبدأت فيها أعمال الحفر (بإشراف الدكتور سليم حسن بك الذي كان وقتئذ أستاذاً مساعداً بكلية الآداب)، وقد استمر بعمل لحساب الجامعة إلي عام ١٩٣٦م. وقد أسفرت أعمال الحفائر التي قامت بها الجامعة في هذه المنطقة عن نتائج استرعت أنظار علماء الآثار المصرية خاصة والعالم عامة، إذ كانت تؤتي ثمارها كل عام بكشوف تضيف صفحات جديدة إلي تاريخ مصر القديمة، وقد زاد في قيمة هذه الآثار المكتشفة أنها لم تكشف وتسجل في سجلات فحسب بل وفقت الجامعة إلي إعلان نتائجها في تقارير مطولة نشرت في ثمانية مجلدات كبيرة باللغة الإنجليزية بعنوان Excavations in Giza.

وقد بدأت الحفائر موسمها الأول في نقطة جنوبي تمثال أبي الهول. وأسفرت نتيجة الحفر عن كشف مقبرة الكاهن رع، والتي تعد أكبر مقبرة كشفت عنها لكاهن أو أمير في الدولة القديمة. ثم كشف في نفس العام عن ١٧ مصطبة كلها منقوشة لموظفين في عهد ملوك الأسرتين الرابعة والخامسة. وقد عثر في هذه المقابر علي تماثيل وحلي ذات قيمة ونقوش بعضها فريد في بابه.

وفي الموسم الثاني بدأت أعمال الحفر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٠م في نقطة غربي مقبرة رع ور، وكشف خلاله عن أكثر من ١٩ مقبرة لم تكن واحدة منها معروفة من قبل. وبعض نقوش هذه المقابر فريدة من الوجهة التاريخية والوجهة الأثرية. ولا أدل علي ذلك من النقوش القانونية في مقبرة (ويمنفرت). وأصحاب هذه المقابر كلهم من كبار موظفي الدولة ورجال الدين في عهد الأسرتين الرابعة والخامسة.

وابتدأ الموسم الثالث في نوفمبر سنة ١٩٣١م، وقد استمرت أعمال الحفر في نفس الاتجاه الذي قام به الحفر في السنة التي سبقتها، أي في الجنوب الشرقي من أبي الهول والهرم الأكبر. وكانت نتائج الحفر في هذا الموسم مرضية للغاية. وقد كشفت عن اثنتين وثلاثين مقبرة، وجد في الكثير منها آثار قيمة من كل نوع وبخاصة عدد عظيم من النقوش، وبعض مقابر سليمة لم تكن قد وصلت إليها يد اللصوص، من الأسرتين الرابعة والخامسة. وقد أضافت لنا معلومات جديدة عن مراسيم الدفن وثروة القوم وقتئذ.

وبدأ الموسم الرابع في نوفمبر سنة ١٩٣٢م، وكان العمل في هذا الموسم منصباً علي تنظيف الهرم الذي كان يسمى خطأ هرم الملك شبسسكاف. وقد تبين بعد تنظيف هذا الهرم وما يحيط به أنه للملكة

خنتكاوس، وهي تعد الحلقة التي تربط بين ملوك الآسرة الرابعة والأسرة الخامسة، فضلاً عن أنها أول امرأة في تاريخ الآثار المصرية كانت تحمل لقب ملكة الوجه القبلي والوجه البحري، وقد بنيت مقبرتها بتصميم خاص يجمع بين الهرم والمصطبة، فالجزء الأسفل مأخوذ من قاعدة الهرم، والجزء الأعلى منها علي صورة تابوت. وهذا الكشف يعد أكبر كشف عمل في هذه المنطقة وقد أطلق عليه الهرم الرابع، لأن بانيته هي رابع ملك أقام لنفسه مقبرة في هذه المنطقة عامة، والثلاثة الملوك الذين سبقوها هم خوفو وخفرع ومنكاورع. وتدل شواهد الأحوال علي أنها بنت منكاورع ووالدة أحد الملوك الأول الذين أسسوا الأسرة الخامسة. هذا وقد تم الكشف في نفس العام عن كل مدينة الهرم الرابع وما فيها من منازل لسكني الكهنة والموظفين، مما قدم لنا أول صورة عن المنازل في عهد الدولة القديمة حتى الآن، يضاف إلي ذلك الكشف عن بعض مقابر أخري لعظماء القوم في هذه الجهة أيضا.

وبدأت أعمال الحفر في الموسم الخامس في سبتمبر سنة ١٩٣٣م في الجهة الشمالية الشرقية من هرم الملكة خنت كاوس. وكشف عن بعض مقابر جديدة وعن سرداب يحوي مجموعة تماثيل لم تمس بعد، وعدة مصاطب أخري ذات نقوش ظريفة.

أما الموسم السادس فقد بدأ في أكتوبر سنة ١٩٣٤م، وكان الغرض من حفائر هذا الموسم تنظيف طريق الهرم، وكذلك تنظيف جزء الجبانة الواقع جنوبي هذا الطريق. وقد أدي هذا العمل إلي الكشف عن سلسلة من السفن الشمسية. والواقع أن نتائج هذا الموسم كانت من الأهمية بمكان في تقدم معلوماتنا عن العادات والأفكار الجنائزية في عهد الدولة القديمة. فالكشف عن سلسلة السفن الشمسية التابعة للهرم الثاني قد أضافت معلومات مدهشة عن هذا الموضوع. فضلاً عن أنه في هذا الموسم قد عثر علي عدة مصاطب لأولاد الملك خفرع لم تكن معروفة من قبل، مما أدي إلي معرفة أفراد هذه الأسرة والموظفين الذين كانوا في حاشية الفرعون، هذا وقد استمر العمل في هذه الحفائر تحت إشراف الدكتور سليم حسن بك حتى عام ١٩٣٩م بعد أن انتقلت إدارتها إلي مصلحة الآثار المصرية.

٣. حفائر تونا الجبل:

بدأت جامعة فؤاد الأول أبحاثها الأثرية في منطقة هرموبوليس غربي تونا الجبل (علي مقربة من مدينة ملوي) في شهر أبريل عام ١٩٣١م. وكانت وجهة البحث في المرحلة الأولي دراسة طبيعة المنطقة ومحتوياتها بعمل مجسات في أماكن مختلفة، والعمل علي كشف المعابد والمنازل الجنائزية التي كانت تحيط بمعبد بتوزيريس الشهير وتغطيها أكوام عالية من الرمال، ثم انتقل العمل بعد خمس سنوات إلي

مساكن العمال ومعبد الآلة توت الكبير، ومنطقة السراديب السفلية التي اختصت بعبادة بعض الحيوانات وتقديسها وعلي الأخص الطائر إيبس (أبو منجل) والبحث عن مداخل هذه السراديب. وقد وفقت البعثة في الخمس سنوات الأولي إلي كشف أربعين منزلاً وثلاثة معابد، ثم استأنفت البعثة البحث في هذه المنطقة فأصبح عدد المنازل المكتشفة سبعين منزلاً، وعدد المعابد ثمانية. وعملت البعثة بمعاونة مصلحة الآثار المصرية على ترميم الكثير منها، وهذه المنازل الملونة والمعابد المبينة بالأحجار – التي يرجع تاريخها إلي الفترة الواقعة من القرن الثالث قبل الميلاد إلي القرن الرابع بعده – لها أهمية تاريخية كبيرة لأنها تحوي مظاهر الفن والتفكير في عصر تداخل المدنيتين المصرية واليونانية. وفي نقوش المنازل نصوص شعرية يونانية ونقوش ملونة تقلد أنواع الرخام والفسيفساء وكروم العنب والغاز الذي انتشر استعماله في العصر السكندري، وفيها صور من قصص اليونان والمثولوجيا اليونانية الرومانية مثل لوحة أوديب الملك وحصان طروادة وخطف هيلينا ، وبعض هذه المناظر الملونة اختلط بنقوش مصرية وتأثر بالعقائد المصرية الدينية مثل عبادة أوزيريس، وعلي الأخص إيزيس التي تمثل الأمومة والأرض الخصبة. أما المعابد فقد تهدم الكثير منها مع الأسف ولم يبق إلا بعض جدران ملونة، وبعض نصوص تتحدث عن بعض حوادث إخلال بالأمن. وقد استطاعت الجامعة إعادة طوبرغرافية هذه المجموعة من المنازل، وأصبح الزائر يسير في ميادينها وشوارعها كما كانت في العهد القديم. أما المرحلة الثانية للأبحاث الأثرية فكانت وجهتها الكشف عن منطقة السراديب السفلي وإظهار مداخلها وشوارعها، وبعد عمل شاق اتضح أن مساحة هذه السراديب المحفورة في جوف الصخر لا تقل عن خمسة وعشرين فداناً، وأنها قسمت لمناطق، لكل منطقة مدخل خاص يحيط به معبد صغير وحجرة للتحنيط ومكاتب للكهنة، وأن المدخل ينتهي إلي شوارع وميادين صغيرة تتفرع منها الشوارع شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، وعلي اليمين وعلي اليسار من كل شارع غرف كدست فيها عشرات الآلاف من قواديس الفخار تضم بقايا طائر الأبيس (أبو منجل) رب المنطقة. وفي بعض هذه القواديس أو القليل منها تماثيل أو أوراق بردية هامة، ومن هذه الأوراق البردية التي وجدت بالقرب من مكاتب الكهنة ورقة هامة بالخط الدويموطيقي طولها متران سجلت فيها مجموعة من القوانين المدنية وخطابات آرامية لجالية إسرائيلية في الفيلة تخاطب جالية أخري في منفيس وأوراق أخري بها نصوص دينية. وفي بعض الشوارع فتحات للتهوية عملت الكلية علي ترميمها ومعابد صغيرة وأماكن لجلسات الكهنة واجتماعاتهم.

هذا وقد وجهت الكلية عنايتها إلي جمع المستندات الخاصة بهذه المنطقة الهامة من صور وتحف، وأنشأت لذلك الغرض متاحف في منطقة الحفر نفسها وفي معهد الآثار المصرية بكلية الآداب بالجيزة،

وأصبحت هذه الحفائر وآثارها المكتشفة ميداناً خصباً لدراسة الآثار المصرية في جامعة فؤاد الأول وفـــي ميدان الحضارة المصرية القديمة، وقد انتقل متحف الآثار المصرية إلي مبني كلية الآثار بالجامعة.

متاحف الجامعة بكلية الآثار

حرصت إدارة الجامعة علي إنشاء الكثير من المتاحف المتخصصة التي تعكس الاهتمام بتراث مصر الخالد، والاندماج التام بين الجامعة والمجتمع المحلي، والتثقيف الكامل لطلابها الشغوفين بمعرفة تاريخنا المجيد . وفيما يلي بيان باثنين من تلك المتاحف التي تثرى معارف الطلاب الذين التحقوا بالكليات المختلفة، ولاسيما كلية الآثار منذ كانت معهداً للآثار يتبع كلية الآداب، ويضم بعض ما كشفت عنه حفائر جامعة فؤاد الأول، وما تيسر استعارته من المتحف القومي المصري، وما تبرع به بعض رموز المجتمع وأساتذة الجامعة.

١. متحف الآثار المصرية:

في كلية الآثار متحف كبير يضم ما أمكن لمعهد الآثار المصرية – الذي كان يتبع كلية الآداب بالجامعة المصرية وجامعة فؤاد الأول – والحصول عليه من بعض ما كشفت عنه حفائر جامعة فؤاد الأول من آثار، وما تيسر استعارته من المتحف المصري بالقاهرة.

ومقتنيات المتحف لها أهميتها لطلبة الكلية، إذ تشتمل علي أمثلة مختلفة من الآثار يستعين بها الطلبة في دراستهم، ومن أهمها مجموعة من الفخار تمثل تطور صناعة الفخار واختلاف أنواعه وأشكاله في عصور ما قبل الأسرات في مصر، ومجموعة أخري من الأدوات من حفائر جامعة فؤاد الأول في المعادي، ثم أمثلة مختلفة مما كشفت عن حفائر الجامعة في منطقة أهرام الجيزة. ومن أهم ما تشتمل عليه بعض التماثيل وموائد القربان وأوان من المرمر من عهد الدولة القديمة.

علي أن أكثر محتويات المتحف وأهمها هو ما أمكن اقتناؤه من بعض آثار حفائر الجامعة في تونا الجبل عن العهود المتأخرة من تاريخ مصر القديم – من العهد الصائي حتى القرن الثالث بعد الميلاد – ومن أهم هذه الآثار توابيت من الجحر أو الخشب لبعض الكهنة والكتاب من إقليم الأشمونين ووجوه مستعارة من العصر الروماني تمثل أنماطاً مختلفة من ترجيل الشعر وتزيينه، ثم كثير من التماثيل من (البرونز) والخشب والحجر الجيري والقاشاني والفخار لإلهة مختلفة وخاصة للإلهة أوزوريس وللطائر أيبس (أبو منجل) وكذلك بعض شواهد وقبور لموظفين من عهد البطالسة.

هذا عدا مجموعة نقود من الذهب والبرونز، ومجموعة أوان من المرمر والقاشاني والفخار والزجاج، وأمثلة من المسارج، وعدد كبير من التمائم المختلفة، وبعض العقود من الزمرد والعقيق الأحمر والزجاج، وبعض أدوات التجميل وغيرها.

والمعروف أن أول دراسة أكاديمية بالجامعة المصرية الحكومية كانت الدراسات الآثارية حيث قام قسم الآثار التابع لكلية الآداب بالبحث عن الآثار في مناطق أهرام الجيزة، وتونة الجبل. وقد وفق أساتذة الآثار ومعاونيهم في العثور على كنوز ثمينة، وقاموا بتحقيقها تحقيقا علميا كما أمكنهم العثور على هرم رابع بالجيزة، أقيم لملكة عظيمة اسمها "خنت كاوس" ملقبة بلقب ملك مصر العليا والسفلى، وبنت الآلة الملك.

٢. متحف الآثار الإسلامية:

وهناك متحف للآثار الإسلامية عملت علي إنشائه كلية الآداب في الجامعة المصرية سنة ١٩٤٥م. ويرجع الفضل الأول في إنشائه إلي المغفور له الدكتور علي إبراهيم باشا، فقد أهدي إليه زهاء خمسمائة تحفة أثرية نفيسة من السجاد والخزف والبرونز والنحاس والزجاج والخشب والجلد والمنسوجات، كما استطاع – وهو رئيس المجلس الأعلى لدار الآثار العربية – أن يحصل من تلك الدار علي مجموعة نفيسة جداً من حفائر الفسطاط، تفضلت دار الآثار بإهدائها إلي هذا المتحف.

وكذلك رأت إدارة حفظ الآثار العربية أن تسهم في هذا العمل العلمي الجليل فأهدت إلي هذا المتحف مجموعة قيمة من الأحجار الرخامية ذات الزخارف والكتابات التي ترجع إلي العصر التركي في مصر، كما أهدت إليه مجموعة من الأخشاب ذات الزخارف النفيسة التي ترجع إلي العصر الفاطمي وعصر المماليك والعصر التركي.

وقد تفضل بعض محبي الآثار الإسلامية فقدموا إلي المتحف نخبة من جلود الكتب المملوكية وبعض الصفحات والمخطوطات المذهبة والقطع الخزفية النفيسة.

وشاء فريق من تجار العاديات أن يشترك في إعداد هذا المتحف فقدموا إلي الكلية مجموعات نفيسة من الخزف والزجاج والمنسوجات والخشب.

وعملت الجامعة منذ سنة ١٩٤٤م علي أن تشتري من سوق العاديات نخبة من التحف تضمها إلي مجموعات المتحف كل عام.

ويضم المتحف زهاء ألفي تحفة من الصور والخزف والسجاد والأقمشة والزجاج والأحجار والجص والمعادن والخشب والعاج من صناعة البلاد الإسلامية المختلفة فيما بين القرنين الثاني والثالث عشر بعد الهجرة (١٧-١٩م).

متاحف الجامعة بقصر العيني

يوجد بكلية طب قصر العيني عدة متاحف مصنفة علي المستوي العالمي ولكل منها كتاب منشور، وفيما يلي سطور موجزة عن هذه المتاحف:

١- **متحف نجيب باشا محفوظ:** لأمراض النساء والتوليد وهو متحف فريد من نوعه في العالم، وقد نشر في موسوعة مكونة من ثلاثة أجزاء في انجلترا عام ١٩٤٧م بست لغات.

٢- **متحف الطب الشرعي:** وكان يتبع مصلحة الطب الشرعي وأنشئ عام ١٩٢٠م في كلية طب قصر العيني لعدم وجود مكان بوزارة العدل، به أكثر من ألفي عينة وهو يضارع أكبر المتاحف لاحتوائه علي نماذج للقطع التشريحية ومختلف الآلات المستعملة في الجنايات وتأثيرها؛ مما يندر وجوده مجتمعاً في مكان واحد، وقد وافقت وزارة العدل على بقائه في قصر العيني بناء على طلب علي باشا إبراهيم.

٣- **متحف التشريح:** ويرجع تاريخ إنشائه إلي أكثر من مائة عام ويصعب تكراره، وملحق به حجرات بها عدد كبير من الجماجم من عصور التاريخ المختلفة زودها به د. أحمد البطراوي من مخلفات وتعلية سد أسوان، وهي مجموعة فريدة في نوعها. كما يوجد به مجموعة كبيرة من عظام قدماء المصريين، لأن مدرسة الطب كانت المكان الوحيد للدراسات العلمية للمومياوات والعظام الفرعونية.

٤- **متحف الباثولوجيا:** ويرجع تاريخ إنشائه إلى أكثر من مائة عام، وبه عينات لا تتكرر.

٥- **متحف قصر العيني:** بدأ التفكير في إنشاء متحف قصر العيني منذ عام ١٩٦٩م عندما أرسل أ.د. محمود فوزي المناوى (المؤلف) في مهمة علمية للولايات المتحدة الأمريكية في جامعة كاليفورنيا وميسوري وهارفارد وجونز هوبكنز، وأتيحت له فرصة رؤية ما فعله الغرب لتسجيل تراثهم الطبي، بالرغم من أن بعض هذه الجامعات يرجع تاريخ إنشائها إلي فترة أحدث من قصر العيني، وزار المتحف القومي الأمريكي لتاريخ الطب ومتحف جامعة هارفارد في قاعة (ايثردوم) والذي وجد بداخلها مومياوات مصرية عرضت في المدن الأمريكية لجمع تبرعات لإنشاء متحف ومستشفى الجامعة، وفي عام ١٩٧٣م اتصل المؤلف بالأستاذ الدكتور/ حسن علي إبراهيم عميد الكلية لجمع تراث كلية الطب، وفي عام ١٩٩٥م نوقش موضوع إنشاء المتحف بموافقة الأستاذ الدكتور/ مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة حينذاك على إحياء فكرة إنشاء المتحف، على أن

يتم افتتاحه في نفس توقيت افتتاح مستشفى قصر العيني التعليمي الجديد بحضور الرئيس محمد حسني مبارك والرئيس الفرنسي جاك شيراك، وعلي ضوء ذلك وضعت مراحل العمل بالمشروع علي النحو التالي:

المرحلة الأولى: صدر قرار عميد كلية الطب الأستاذ الدكتور/ محمد معتز الشربيني رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ بتشكيل لجنة من عضوية كل من السادة أ.د. محمود فوزي المناوي أستاذ التوليد وأمراض النساء وأ.د. فؤاد علي فهمي النواوي مدير مستشفي قصر العيني التعليمي الجديد والدكتور أحمد محمود فوزي المناوى مدرس التوليد وأمراض النساء، وتكون مهمتها الإشراف ومتابعة تنفيذ إقامة متحف قصر العيني. وتم إسناد تنفيذ هذه المرحلة إلي مركز صيانة الآثار والمخطوطات ومقتنيات المتاحف بكلية الآثار جامعة القاهرة يمثلها أ.د. صلاح البحيري عميد الكلية، أ.د. حسني نوصير وكيل الكلية، أ.د. حسام عبد الحميد، د. فاطمة محمد حلمي مدير المركز، أ.د. ياسين زيدان وعدد كبير من هيئة تدريس كلية الآثار، وافتتحت المرحلة الأولي في مارس سنة ١٩٩٨م بحضور أ.د. مفيد شهاب وزير التعليم العالي، أ.د. فاروق إسماعيل أحمد رئيس جامعة القاهرة، أ.د. محمد الظواهري رئيس الجمعية الطبية المصرية، أ.د. حمدي السيد نقيب الأطباء، أ.د. محمد معتز الشربيني عميد الكلية، أ.د. محمود فوزي المناوى صاحب فكرة المتحف والمشرف علي إنشائه.

المرحلة الثانية: وتمثل هذه المرحلة الأساس الذي ارتكز عليه بناء المتحف، من حيث انتقاء التحف الفنية وصور وراد الطب الذين أوفدوا للخارج.

ثم صدر قرار عميد كلية طب قصر العيني رقم ٣ لسنة ١٩٩٩م بتاريخ ١٩٩٩/٢/١م بتشكيل لجنة برئاسة أ.د. محمود فوزي المناوى أستاذ أمراض النساء والتوليد وعضوية كل من أ.د. حسني نوصير، أ.د. حسام الدين عبد الحميد، أ.د. فاطمة محمد حلمي، أ.د. محمد عبد الهادي، والأستاذ حسين المصري مدير عام الترميم بالمجلس الأعلى للآثار، والأستاذ صلاح رئيس معامل الترميم بكلية الآثار وذلك للقيام بتنفيذ المرحلة الثانية، وقد افتتحت هذه المرحلة رسمياً في مارس عام ١٩٩٩م، واشتملت على الكنوز النادرة التي توصل لمهنة الطب في مصر، وتؤرخ لكلية طب قصر العيني.

ولهذا المشروع القومي مرحلة ثالثة تتمثل في عرض الكتب التاريخية التي تبرع بها أمراء أوربا ومنهم فيليب ملك فرنسا والكتب المترجمة إلي العربية في القرن التاسع عشر التي ترجمها أساتذة مدرسة الطب المصريين، وتعتبر أكبر مجموعة كتب طبية ترجمت من لغة إلى أخرى في العالم حتى ذلك الوقت.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف قد وضع كتابا عن ذلك عنوانه (تاريخ النهضة الطبية المصرية – متحف قصر العيني) تدور موضوعاته حول مقتنيات المتحف وترميمها، وتسرد مراحل مشروع إقامة المتحف ومكوناته باللغتين العربية والإنجليزية. وأكد فيه على دور جيل الرواد من أساتذة الطب الذين أدوا خدمات جليلة للجامعة، وشرح بإسهاب الدور الثقافي والبحثي والتعليمي لهذه المتاحف النوعية ورسالتها التنويرية، مما يبرز بوضوح قدرة جامعة القاهرة على تسجيل تاريخها النابض وتجلية خصائصها التي تجدد مقوماتها، وتركز على دورها التنويري وشموخها التعليمي في الحياة العلمية الحديثة.

متاحف الجامعة بكلية العلوم

وتضم كلية العلوم جامعة القاهرة عددا من المتاحف العلمية النوعية التي تعد ركيزة أساسية من ركائز التعليم، بها والتي تشرف الجامعة بمقتنياتها، وفيها على سبيل المثال:

١- **متحف ومعشبة قسم النبات:** أنشئت بكلية العلوم في عام ١٩٢٦م وتضم أكبر مجموعة مرجعية للنباتات الزهرية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ويرجع الفضل في إنشاء هذه المعشبة إلي الأستاذة السويدية الراحلة فيف تاكهولم والأساتذة المصريين الرواد، وتضم مكتبة فريدة ضخمة تم افتتاحها في مايو ١٩٧٩. والمعشبة والمكتبة لهما سمعة عالمية وتعدان فخراً لجامعة القاهرة ويشرف عليهما وينميهما العالم القدير أ.د. عبد الفتاح القصاص.

٢- **متحف الحشرات:** بدأ المرحوم د.حسين أفلاطون جمع المجموعات الحشرية منذ عام ١٩١٩م وافتتح المتحف عام ١٩٥٢م، ونمت هذه المجموعة إلي أن أصبحت تضم أكثر من سبعين ألف عينة حشرية، وأربعة آلاف نوع، منها عدة مئات من الأنواع الجديدة علي العلم، ويشمل المتحف الذي صممت قاعته الرئيسية علي غرار إحدى قاعات متحف اللوفر بفرنسا علي مجموعة تصنيفية بحثية ومجموعة تعليمية ومجموعة للعرض المتحفي. وهو المتحف الوحيد من نوعه في إفريقيا والشرق الأوسط، وتعد مجموعته الحشرية أكبر مجموعة للحشرات في مصر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتاحف التي تضمها الجامعة تلقى الضوء على رسالتها وترسخ اتجاهاتها في تحقيق التواصل والتكامل بين روادها وأعضاء هيئة التدريس مع الطلاب الذين ينشدون الإلمام بالمعارف والعلوم الأصلية، والرسالة العظيمة التي حملها هؤلاء الرواد فأبرزت تجلياتهم المتنوعة في شتى ألوان الفنون التي درسوها ... فاستحقت جامعة القاهرة أن تكون موئلا للعلم والحضارة، وقلعة للعطاء والإنسانية، ومعلما من معالم التلاحم بين الرواد وتابعيهم.